واردات الأسلحة : استثمارات وعائدات

ج. ت. صنهاجي وي. بجاوي

1. مقدمة **334**
2. سياق حقوق الإنسان **336**
3. صادرات وسائل التعذيب إلى الجزائر **342**
4. تحويل الأسلحة إلى الجزائر **346**
1.4. الاتجاهات الإجمالية في مبيعات الأسلحة العالمية 346
2.4. حجم النفقات العسكرية الجزائرية منذ الانقلاب 350
3.4. المُوَرِّدون والسِلَع 351
1.3.4. صادرات الأسلحة الأمريكية إلى الجزائر 352
2.3.4. صادرات الأسلحة الروسية إلى الجزائر 355
3.3.4. صادرات الأسلحة الفرنسية إلى الجزائر 356
4.3.4. صادرات أسلحة المملكة المتحدة إلى الجزائر 357
5.3.4. صادرات أسلحة جنوب إفريقيا إلى الجزائر 359
6.3.4. مُوَرِّدون آخرون وسِلَع أخرى 361
5. عائدات العسكرة **363**
1.5. الكلفة الإنسانية 363
2.5. الكلفة السياسية 365
3.5. الكلفة الاقتصادية 366
1.3.5. الدلائل الإجمالية 366
2.3.5. حالة الجزائر 370
4.5. الكلفة الاجتماعية 376
6. خلاصة **382**

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

1. مقدمة

عبد القادر سالم هو واحد من عشرات الآلاف من الجزائريين الذين عُذِّبوا منذ الانقلاب العسكري في يناير 1992. تعرّض للتعذيب داخل ثكنات مديرية الاستخبارات والأمن[أ]. وفي فصل من وصفه لما تعرّض له على أيدي جلاديه يقول سالم:

> صار [الجلاد] الأصلع كالمجنون وبدأ يضربني في كل جانب باللكمات والركلات والعصي. كانت هذه العصي من نوع خاص. كانت في الواقع عصا كهربائية، جزء منها مغلف بالجلد والجزء الأخر يحتوي على ثلاثة رؤوس معدنية حادة. وقد ضربت بها حتى انكسرت. وكان دمي يسيل من رأسي وأنفي وكنت أحس بألم شديد في كل جسدي. وبعد ذلك طلب المعذِّب الرئيسي أن يحضر له عتاداً آخر: سرير معدني منحن من جهة وذو مَسْنَد واحد بالإضافة إلى مولِّد كهرطيسي. أما الجلاد قصير القامة، فقد قيدني واضعاً القيد على مستوى المرفقين تقريباً ثم أمسك شحْمتي أذني بزوج من الكمّاشات وقال لي: «سأفرِّط أذنيك تقريطاً يا ابن ال[...]» كان المعذِّبون هائجون جداً. ثم شغَّل الكهرباء. عضضت لساني عدة مرات. كان الألم صاعقاً. كنت أصرخ وأتحرك على قدر المستطاع بما أن رجلي كانتا غير مقيدتين. ثم استأنف الأصلع ضربي بعصا كهربائية في أسفل البطْن. وحاولت بجهد كبير أن أخبر الجلادين بأنني أحمل جهاز تَبْديل لتنظيم ضربات القلب، فيجيبني الجلاد قائلاً: «سأشحنه لك!» واستمر في ضربي بضراوة أشد.[1]

إن الشهادة المؤلمة لنور الدين مصطفاي، وهو جزائري آخر نجا من موت محقق رغم تعرّضه للتعذيب بمقر الدّرك الوطني بباب الزوار، ترجع بالذاكرة إلى نفس المحنة: «لم يكتفوا بأذني لتوصيل الكهرباء إلى جسمي، بل زادوا في كمية الكهرباء باستعمال عصا تحمل تياراً كهربائياً مرعباً ولم يتوقفوا عن وضعها على "الأعضاء الحساسة" من جسدي.»[2]

ما هي هذه «العصا» الكهربائية المستعملة لتعذيب الجزائريين؟ من يصنعها؟ وكيف وصلت إلى الجزائر؟ كم كان ثمنها، ومن دفعه؟ ولماذا تستعمل؟ ومن درّب الجلادّين الجزائريين على استعمالها؟ وماذا يدلّ استيراد هذه الأسلحة على نفي الدولة الجزائرية لممارسة التعذيب؟ وما هي كلفة استيراد تكنولوجية الرعب على الصعيد الإنساني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي؟

إن ممارسة التعذيب لم تكن الجريمة الوحيدة الواسعة النطاق التي اقترفتها الطغمة العسكرية بغرض تعزيز انقلابها العسكري لينار 1992 واستئصال المعارضين السياسيين

[أ] الأمن العسكري سابقاً، وتسمى بالفرنسية Direction du Renseignement et de la Sécurité (DRS).

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

وإحكام سيطرتها على كل المجتمع. لقد لجأت الطغمة أيضاً إلى سجن أكثر من 30 ألف جزائري واختطاف أكثر من 12 ألف شخص وإعدام الآلاف بلا محاكمة وارتكاب مجازر في حقّ عشرات الآلاف من المواطنين العزل. لقد وصل العدد الرسمي للضحايا اليوم إلى 150 ألف ضحية.[ب] وتسببت الحرب في النزوح الداخلي والهجرة إلى خارج البلاد لأكثر من مليون ونصف المليون جزائري. وأتلف الجنرالات مئات الكيلومترات المربعة من الغابات بواسطة النابالم واستخدام الأسلحة الكيميائية. ولخوض حرب ضد المجتمع الجزائري وتشويه وجه البلاد إلى منظر بائس مليء بالسجون والمقابر والثكنات وساحات القتال والنزوح الجماعي وإجبار الناس على الحياة تحت وطأة الرعب والحزن والفقر، لجأت الطغمة العسكرية إلى الدبابات والمدافع والألغام والمسدسات والرشاشات والبنادق ومدافع الهاون والعربات المصفحة والطيران الحربي وطائرات الاستكشاف المتحكّم فيها عن بعد والطائرات المروحية المسلحة والسفن الحربية والأسلحة الكيميائية وأجهزة الحسوب وأنظمتها الحاسبة وأجهزة المراقبة وعتاد الرؤية الليلية والعتاد الإلكتروني والاتصالات. كما لجأت الطغمة أيضاً إلى تدريب جيشها على طرق استعمال هذه الأدوات والآلات إلى درجة عالية من الكفاءة وتزويدهم بالخبرات والمهارات والتقنيات العالية اللازمة لاستخدام هذه الأسلحة والأنظمة.

فما هي إذن هذه الأسلحة المستوردة من الجزائر؟ من يصنعها؟ وكيف وصلت إلى الجزائر؟ كم ثمنها ومن دفعه؟ ولماذا تستعمل؟ وما دلالة تدفّق هذه الأسلحة على البرنامج السياسي للطغمة العسكرية؟ وما هي العواقب الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لاستيراد مثل هذه الأسلحة وتكنولوجية الرعب إلى الجزائر؟

هذه الدراسة تندرج في برنامج بحث أوسع للإجابة على المجموعتين من الأسئلة المطروحة أعلاه. تبدأ الدراسة أولاً بشيء من التفصيل عن سياق حقوق الإنسان الذي تتم فيه صفقات استيراد الأسلحة ونقل تكنولوجية التحكّم السياسي، ويأتي هذا في الجزء 2.

[ب] فلورانس أوبناس، جريدة ليبراسيون (Libération)، 20 سبتمبر 2000. حسب تصريح لبوتفليقة في 26 يونيو 1999، فقد بلغ عدد الضحايا 100 ألف. ولكن قبل سَبْعة عَشْرَ شهر من ذلك، أي بتاريخ 21 يناير 1998، قدّم رئيس الحكومة آنذاك رقما مخالفا تماما أمام المجلس الوطني إذ ذكر 26536 ضحية. أما الأعضاء المنشقون عن مصالح الأمن – وعادةً ما تكون معلوماتهم الداخلية مؤكدة – فقدموا عدد 173 ألف ضحية. أما المراقبون الغربيون فإنهم أدلوا بأرقام أعلى من ذلك كدارکور (Darcourt) مثلا الذي زعم على أساس معلومات من الاستخبارات الغربية أن عدد الضحايا بلغ 300 ألف.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

ونناقش بعد ذلك تحويلات الأسلحة وتكنولوجية الرعب إلى الجزائر في الجزئين 3 و4. وقد خصص الجزء 3 لاستيراد أسلحة التعذيب بينما يتطرق الجزء 4 إلى تحويل الأسلحة الأخرى إلى الجزائر.

وتتناول الدراسة أيضاً عائدات كل هذه النفقات، فيتعرض الفصل 5.1 إلى الكلفة الإنسانية بينما يعالج الفصل 5.2 العواقب السياسية لاستيراد الجزائر هذه الأسلحة. أما الفصلان 5.3 و5.4 فهما مخصصان للآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج الطغمة العسكرية المتعلق بالنفقات العسكرية. وأخيرا يقدم الجزء 6 ملخصاً لهذا البحث التمهيدي.

2. سياق حقوق الإنسان

امتد الاحتلال الفرنسي للجزائر من سنة 1830 إلى 1962 وقام الشعب الجزائري بكفاح طويل ومرير بدأت آخر وأشرس حروبه سنة 1954 وانتهت إلى استقلال الوطن عام 1962 مقدّما على ذلك مليون ونصف مليون من الشهداء.

أدت تلك الحرب إلى تعزيز مكانة الجيش على حساب الطبقة السياسية ومنحته قوة أكثر، وما أن أعلن عن استقلال الجزائر حتى أطاح الجيش بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وبعد ثلاث سنوات دبّر العقيد هواري بومدين انقلابا عسكريا آخر ثم سيطر على الحكم. ووفّر الحماس الوطني والواردات الضخمة العائدة من تصدير المحروقات بعض الاستقرار والنمو الاقتصادي رغم مشاكل خَفِيّة عدة: حكم الحزب الواحد – حزب جبهة التحرير الوطني – الذي سيطر عليه الجيش، والاغتراب عن الإسلام، وإتباع سياسات اقتصادية خاطئة، وتفشي الرشوة والفساد. وأدى انهيار سعر البترول في منتصف الثمانينات إلى تعرية كل هذه المشاكل وتفاقمها. ففي أكتوبر 1988 شهدت الشوارع الجزائرية انفجاراً شعبياً وتمرداً عبر جميع أنحاء القطر، مما أدى إلى سقوط مئات الضحايا من المتظاهرين جلّهم من الشباب، وإلى تعرّض الآلاف من المواطنين – بما فيهم الأطفال – إلى تعذيب وحشي على أيدي أجهزة الأمن والجيش.

أُجبِر الجيش كنتيجة لتلك الأحداث على قبول إصلاحات سياسية باتجاه التعددية الديمقراطية التي اعتمدها الدستور الجديد الذي صودق عليه في فبراير 1989. تشكلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في سبتمبر 1989، وبالرغم من حداثتها تغلّبت على جبهة التحرير الوطني في الانتخابات البلدية والولائية في يونيو 1990، ثم حصلت على أغلبية مقاعد الدور الأول في الانتخابات البرلمانية في ديسمبر 1991. كانت جبهة الإنقاذ

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

مؤهلة للفوز بالأغلبية المطلقة في الدور الثاني للانتخابات ولكن الجيش وقف لها بالمرصاد فألغى الانتخابات وأرغم الرئيس الشاذلي على الاستقالة وأنشأ مكانه مجلسا أعلى للدولة.

أقدم الجيش بعد ذلك على قمع واعتقال وتفتيت قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ قبل الشروع في حلّها. فقامت البقايا المفكّكة والمتجذّرة من الجبهة بالرّد على عنف الطغمة بالعنف المضاد مستهدفة قوات الأمن وموظفي الدولة. ومع توسع دائرة العنف والعنف المضاد انحدرت الجزائر إلى حرب قاسية أخرى.

وإلى حين تحرير هذا المقال لقد أحصت منظمات حقوق الإنسان عدد السجناء السياسيين بأكثر من 30 ألف وبعدد مماثل لضحايا التعذيب.[3] وغالباً ما عامل النظام الجزائري المساجين والمعتقلين بوحشية متناهية لا تخطر على البال إذ لم يتردد المشرفون على السجون إلى اللجوء إلى الاغتيالات والمجازر عدة مرات. فما مجازر سجني برواقية وسركاجي التي هلك فيها المئات من المعتقلين إلاّ شهادات حية على طبيعة النظام العسكري الذي داس كل المعايير الأخلاقية للسلوك البشري وأبسط قواعد الحكم.[4]

إنّ ممارسة التعذيب[ت] بهدف تحطيم الخصوم نفسياً واقتلاع المعلومات وترويع المجتمع صارت شائعة ومؤسساتية ونظامية،[5] بل هي في الواقع جزء من ثقافة حكم الزمرة العسكرية الجزائرية التي استعملتها منذ الاستقلال بشدة متغيِّرة ومتناسبة مع تبدُّل إدراك الأخطار على بقاء النظام. لقد استمرت ممارسة التعذيب منذ سنة 1962 ولو بصفة متقطّعة وبطرق محدودة وخفية، لكنها برزت إلى العلن إثر الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد هواري بومدين في 19 يونيو 1965 وخلال انتفاضة 5 أكتوبر 1988، ثمّ منذ انقلاب 11 يناير 1992 إلى حد الآن. وقد وثّقت كل منظمات حقوق الإنسان الرئيسية المئات من حالات التعذيب في كتب وتقارير.[6] ففي أحد التقارير الدورية التي تدوّن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الجزائر كتبت منظمة العفو الدولية ما يلي:

> يبدو أن التعذيب صار منتشر انتشاراً واسعاً في البلاد، وتمارسه قوات الشرطة والدرك الوطني والأمن العسكري بغرض اقتلاع الاعترافات من المعتقلين عن مشاركاتهم المزعومة في عمليات قتل أو اعتداءات ضد الأشخاص والممتلكات. وتم توظيف تلك «الاعترافات» مباشرة وبانتظام كدليل وحيد لإدانة المعتقلين ومن ذكرت أسماؤهم أثناء عملية الاستنطاق. والتعذيب

ت أكثر التقنيات تواتراً في الشهادات هي الضرب بالسلاح الأبيض والهراوات والخنق بالماء والحرق بالنار وبتر الأعضاء والاغتصاب والصعق الكهربائي، إضافة إلى التعذيب النفسي (تهديد المعذَّب أو أقاربه، التجريد الحسي، الحرمان من النوم، الخ). راجع الهامش 5.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

بالصعق الكهربائي هو أحد وسائل التعذيب المستعمل ضد المعتقلين، ويتضمن عادة تفريغات كهربائية موجهة للأذنين والأعضاء التناسلية وأجزاء حساسة أخرى من الجسد.[7]

ويقدّر عدد الجزائريين والجزائريات الذين أخفاهم العسكر قسرياً بأكثر من 12 ألف شخص.[8] أما عدد الذين قتلوا بلا محاكمة أو راحوا ضحية مجازر فإنه يقدّر بعشرات الآلاف.[9] أما العدد الرسمي للقتلى فهو 150 ألف ضحية.

ولقياس مدى انتهاكات حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية في الجزائر منذ 1992 على السلم الدولي يمكن الرجوع – على سبيل المثال – إلى مؤشرات المنظمة الأمريكية فريدوم هاوس (Freedom House) للحقوق المدنية والسياسية ومؤشر حقوق الإنسان للأسبوعية البريطانية الأبزورفر (The Observer).

تأسست فريدُم هاوس قبل ستين سنّة تقريباً من طرف أمريكيين كانوا قلقين من تزايد التهديدات على السّلم والديمقراطية. وتدّعي فريدُم هاوس أنها مناصرة نشيطة للقيم الديمقراطية وخصم ثابت للدكتاتوريات سواء أكانت من اليسار أو من اليمين. فمنذ 1972 قامت فريدُم هاوس بنشر تقييّماً سنوياً للحريّات في بلدان، وعيّنت لكل بلد وإقليم مرتبة «حرّ» أو «حرّ جزئياً» أو «غير حرّ» من خلال أخذ معدّل علاماتهم في مجال الحقوق السيّاسية والحريّات المدنية. تقاس الحقوق السياسية والحريات المدنية حسب سلم من سبع درجات، أدناه يمثل درجة عالية من الحرية أمّا أعلاه فهو يمثل أسوء حالة. فالدول التي تحصل على معدّل يتراوح من 1 إلى 2.5 تعتبر على العموم «حرّة» ومن 3 إلى 5.5 «حرّة جزئياً» ومن 5.5 إلى 7 فهي «غير حرّة».

الجدول 1: تقييم درجة الحرية في الجزائر

السنة	الحقوق السياسية	الحريات المدنية	وضعية الحريات
1990-91	4	4	حرة جزئياً
1991-92	4	4	حرة جزئياً
1992-93	7	6	غير حرة
1993-94	7	6	غير حرة
1994-95	7	7	غير حرة
1995-96	6	6	غير حرة
1996-97	6	6	غير حرة
1997-98	6	6	غير حرة
1998-99	6	5	غير حرة
1999-00	6	5	غير حرة
2000-01	6	5	غير حرة

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

وحصيلة الجزائر، كما يبيّنه الجدول 1، هي من أَسْوأُ العلامات في مجال الحقوق المدنية والسياسية، ومعدلها يدل على نظام دكتاتوري وقمعي ينتهك حقوق الإنسان.[10]

في سنة 1998، بمناسبة حلول الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نشرت جريدة الأوبْزَرفر[11] نتائج دراسة قامت بها مجموعة من نشِطي حقوق الإنسان المعترف بهم دولياً ومن علماء حائزين على جائزة نوبل. ورتّبت هذه الدراسة الدُوَل ابتداءً من الدولة الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان إلى الأقل، كما يظهر ذلك الجدول 2.

جدول 2: العشر الدول الأسوأ انتهاكاً لحقوق الإنسان لسنة 1998

نوع الجريمة	الجزائر	كوريا الشمالية	بورما	إندونيسيا	ليبيا	كولومبيا	سوريا	العراق	يوغوسلافيا	الصين
الإعدام بلا محاكمة	30	19	19	19	17	20	8	24	14	10
التعذيب	24	16	20	16	16	15	20	26	16	23
الإخفاء القسري	24	19	16	19	14	20	14	24	2	1
الحكم بالإعدام	0	8	10	10	7	0	10	10	5	9
رفض حرية التعبير	10	10	10	10	8	5	9	10	7	9
رفض الحقوق السياسية	10	10	10	10	8	4	9	10	7.5	9
السجن السياسي	10	10	10	10	9	6	9	10	7.5	6
رفض حرية التحرك	5	10	10	10	8	6	4	10	5.5	4
رفض حقوق الطفل	10	4	10	7	4	8	3	8	3	3
رفض الحرية الدينية	8	10	10	10	5	0	4	1	4	9
رفض المحاكمة العادلة	7	5	10	5	7	4	6	10	7.5	9
رفض حقوق الأقلّيات	10	10	10	10	7	6	5	10	8	4
رفض حقوق المرأة	2	4	7	8	8	5	9	2	8	5
المجْموع	150	135	152	144	118	99	110	155	95	101
د.ت.ب × 1000	737	765	655	668	801	848	755	531	860	774
مَجْموع × د.ت.ب	110.5	103.3	99.6	96.2	94.5	83.9	83.1	82.3	81.7	78.2

د.ت.ب. : دليل التنمية البشرية[ث]

[ث] يرتّب مؤشر الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية الدول حسب مستوى التنمية وخاصة متوسط العمر المتوقَّع والدّخل.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

إن الأرقام في الجدول 2 تمثل قياسات لخروق حقوق إنسانية مختلقة حيث أنّ أسوأ الجرائم (الإعدام بلا محاكمة والتعذيب والإخفاء القسري) تحمل علامة من أصل 30 بينما الجرائم الأخرى تحمل علامة من أصل 10. ووجدت هذه الدراسة أن النظام الجزائري يحتل المرتبة الأولى، أي أنه «البطل العالمي» في التعسّف و«أكبر مُنْتَهِك لحرمة الإنسان في العالم.»

إن هذه النتائج لمذهلة حقاً. إن ارتكاب الجزائر الإعدامات بلا محاكمة يفوق حجم جرائم أي دولة من الدول العشرة الأكثر قمعاً. ومستوى ممارسة النظام الجزائري للتعذيب لا يتعدّاه إلاّ نشاط النظام العراقي في هذا المجال. وتتقاسم الجزائر مرتبة العار الأولى مع العراق فيما يخصّ ملف الإخفاء القسري. أمّا حصيلة الجزائر في رفض حرية التعبير ورفض الحقوق السياسية والسجن السياسي ورفض حرية التنقل فهي مدانة بنفس القدر. إنه لا يُفْهَم لماذا أفلت النظام الجزائري من النبذ الدوّلي —كما هو الحال بالنسبة لكوريا الشمالية وبورما والنظام العراقي — رغم أن سجّل الطغمة الجزائرية أسوأ من سجّلات هذه الأنظمة الثلاث.

أصدرت الأوبْزَرفر سنة 1999 ترتيباً لوقوع التجاوزات بالنسبة لكل ساكن تحت 10 عناوين عامّة مبيّنة في الجدول رقم 3: الإعدام بلا محاكمة، التعذيب، الإخفاء القسري، المعاملة القاسية والمهينة، الموت تحت الاعتقال، السجن السياسي، المحاكمة الجائرة، الاعتقال التعسفي (بلا تهمة أو محاكمة)، تنفيذ حكم الإعدام، الحكم بالإعدام، وانتهاكات جماعات المعارضة المسلّحة. ومن خلال هذا المنهج للقياس والمحاسبة، استنتجت الدراسة أن الدول الخمسة الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان هي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي والجزائر وسيراليون. وحسب الأوبْزَرفر فإن هذه القائمة تمثل الدول التي تتميّز بـ«سجّل دنيء للتعسف».[12]

ويعرض الجدول رقم 3 نفس قصّة الجدول السابق ألا وهي حالة دولة ليس لها أدنى احترام لحرمة النفس البشرية، ولا لسلامة الإنسان وحقوقه. فاز النظام الجزائري بأعلى النقاط في جرائم الإعدامات بلا محاكمة والتعذيب والمحاكمات الجائرة والحبس بدون اتهام أو محاكمة والحكم بالإعدام وتنفيذه. ويبّين الجدول أيضاً أن سجّل الدولة الجزائرية في ميدان الإخفاء القسري والسجن السياسي حقيقة مذعرة. وباختصار فنجد هنا أن سلوك النظام الجزائري هو أسوأ أيضا من سلوك الأنظمة التي لقبت بـ«الدول الشاذة» (كوريا الشمالية وبورما والعراق)، ولكن الطغمة الجزائرية أفلتت إلى حد الآن من المحاسبة من طرف المنظمات الدولية التي تسعى إلى مقاضاة مخترقي حقوق الإنسان.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

تلتقي كل المؤشرات المستقلة في نتائجها، فمهما كانت وسيلة القياس فإن النظام الجزائري يبرز كواحد من الأنظمة الأكثر خرقاً لحقوق الإنسان. وتشير مختلف الدراسات إلى وضعية تنعدم فيها الحرية وأبسط الحقوق السياسية وتتميّز بسجّل مذعر لانتهاكات حقوق الإنسان. في كلتا الدراستين لسنتي 1998 و1999 اللتين نشرتهما جريدة الأوبْزَرفر حصل فيها النظام الجزائري على أعلى مرتبة في مجال ممارسة التعذيب. إذن يشكّل التعذيب السياق الذي تجري فيه انتهاكات مكثفة لحقوق الإنسان منذ عشر سنوات.

جدول 3: الدول الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان لسنة 1999

الدولة	إ ب م	إ ق	ت	م ت إ	س س	م ج	إ ع	ت ح إ	ح ب إ	ج م م	مجموع
كونغو ج د	3		3		3	3	3	3	3	3	24.0
رواندا	3	3	3	2		2	3	2	3	3	24.0
بوروندي	3	2	3	3		3	3		3	3	23.0
الجزائر	3	2	3		2	3	3		3	3	22.0
سيراليون	3		3	2	1	2	3	2	3	3	22.0
مصر		1	3	2	2	3	3	2	3	2	21.0
كوريا ش.	1	2	3	1	2	3	3	3	3		21.0
السودان	3	3	3	1	2	2	2	1	1	3	21.0
إندونيسيا	3	3	3		3	2	2.5		2	2	20.5
يوغوسلافيا	3	3	2.5	1	1	3	3		1	2	20.5
باكستان	2	1	2.5	3	3		1.5	1	3	2	19.0
الصين			2.5	2	3	2	3	3	3		18.5
ليبيا	2	2	2		2	3	3		2	2	18.0
بورما	2	2	3	2		2	3			2	17.0
العراق	3	2	3		2		3	3	2		17.0
أفغانستان	3		3				3	2	1.5	2	16.5
إيران	1	1	2		2	2	2	2	2	2.5	16.5
اليمن	1	2	2	1	1	2	2	2	2	1.5	16.5
تشاد	3		2	1	2	2	2	2		2	16.0
الكونغو ج	3	2	3	2	2		2			2	16.0
أوغندا	2	1	3	1	1		3		2	3	16.0

 # إ ب م = الإعدام بلا محاكمة **# إ ق** = الإخفاء القسري **# ت** = التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة **# م ت إ** = الموت أثناء الاعتقال **# س س** = السجن السياسي **# م ج** = المحاكمة الجائرة **# إ ع** = الاعتقال التعسفي (بلا تهمة أو محاكمة) **# ت ح إ** = تنفيذ حكم الإعدام **# ح ب إ** = الحكم بالإعدام **# ج م م** = انتهاكات الجماعات المعارضة المسلحة.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

3. صادرات وسائل التعذيب إلى الجزائر

قضبان الصعق الكهربائي

إن «العصيّ الكهربائية» التي استُعملت لتعذيب عبد القادر سالم ونور الدين مصطفاي تسمى فنيّاً «قضبان الصعق الكهربائي». وأسلحة الصعق هي أسلحة متطوّرة تعمل على مبدأ الحث الكهربائي. وتولّد هذه الآلات المشغلة ببطاريات نبضات ذو فُلْطيّة عالية جداً تحدث ألماً شديداً – في زمن يتراوح ما بين بضعة مِلّيثواني وعدة ثواني – عند لمس الجسد البشري.[13] وعند ما توجه أسلحة الصعق الكهربائي هذه إلى عدة أجزاء من الجسد – عادة باطن القدم، الصدر، البطن، الإبط، العنق، الوجه، الأذنين، الفم، الأعضاء التناسلية أو داخل الفرج أو الدبر – فإنها تحدث ألماً واخِزاً وفقداناً للتحكم في العضلات والغثيان والتشنّجات والإغماء والتغوُّط والتبول غير الإراديين.[14] وتؤدي تلك الصواعق الكهربائية على المدى البعيد إلى تصلّب العضلات والعُنَّة إلى جانب اضطراب الضغوط النفسية بعد الصدمة (PTSD[ج]).[15]

واخترعت هذه الأسلحة لأنها لا تترك آثارا ظاهرة – إذا لا بينة جنائية ضد المعذبين – وتُسرع في كسر مقاومة المعتقل وهي أيضاً رخيصة الثمن ويسهل إخفاؤها ويصعب معرفة مصدرها.[16] كما تُوَظَّفُ أيضاً للتحكّم في السكّان عن طريق الرعب لأن «الكهرباء» عبارة يفهمها الجميع ولا تحتاج إلى شرح: «كل امرئ خاف من لكهرباء.»[17]

مسدس للصعق الكهربائي

وأسلحة الصعق الكهربائي هي نتيجة أبحاث هدفها «اختراع وسائل أكثر وأكثر قسوة وإهانة لاقتلاع المعلومات من الضحايا المترددين أو لقتل الذين ينتقدون أو يتحدون النظام الراهن بطريقة تمدد الاحْتِضار وتجعله مؤلماً جداً.»[18] إنها جزء مِمَّا يعرف بـ«تكنولوجية التحكّم السياسي» أي «نوع جديد من الأسلحة نتيجة تطبيق العلم والتكنولوجية لإشكالية تحيّيد الأعداء الداخلين للدولة»، وهي «تستهدف أساسا السكان المدنيين».[19]

ج Post Traumatic Stress Disorder.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org

ويوجد طلب كبير لمستهلكي هذه التكنولوجية فهناك 151 دولة تمارس التعذيب.[20] وقد دوّنت منظمة العفو الدولية ممارسة التعذيب بواسطة الصعق الكهربائي في ما لا يقل عن خمسين بلداً في التسعينات.[21] وبين عامي 1989 و1997 كانت هناك 103 نزاعات مسلّحة، 6 منها فقط كانت بين الدول، أما باقي الحروب فإنها كانت حروباً خاضتها الحكومات ضد شعوبها.[22]

أمّا الدول التي تنتج تكنولوجية الرّعب هذه فهي أساساً الولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل والصين وألمانيا وجنوب إفريقيا وتايوان.[23] وقامت مائة شركة على الأقل بصناعة أسلحة الصعق الكهربائي المدّوخة.[24] وخلصت أبحاث منظمة العفو الدولية إلى أنه «في التسعينات كانت هنالك أكثر من 120 شركة متواجدة بـ22 بلداً تصنع وتبيع وتسوّق وتشهر وتحاول تسليم أسلحة الصعق الكهربائي.»[25] وعلى سبيل المثال وجدت منظمة العفو الدولية 42 شركة من تلك الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية و13 في ألمانيا و7 في فرنسا و6 في تايوان و5 في إسرائيل.[26]

إن تجارة آلات التعذيب وأدواته تحاط بسرّية كبيرة، ولا تقبل أي دولة الاعتراف ببيع «أسلحة قذرة» إلى أنظمة ممقوتة تسحق حياة الملايين من البشر فوق هذه الأرض. إن المعلومات المتعلّقة بهذه التجارة هي إذا صعبة الحصول عليها. وعندما لا تستطيع دول إخفاء بيع عتاد التعذيب إلى دول أخرى لوجود قوانين تجبرها على الإعلان عنها، فإن طبيعة هذا العتاد تخفى وراء تسميات أقل شبهة مثل وسائل «مراقبة الجماهير» أو «التحكم في المساجين». وفي هذا الصدد كتبت فدرالية العلماء الأمريكيين ما يلي:

> قد يتفاجأ معظم الأمريكيين عندما يكتشفون أن حكومتهم ترّخص تصدير أدوات التعذيب إلى عديد من دول العالم.
>
> وافقت وزارة التجارة [الأمريكية] ما بين سبتمبر 1991 إلى ديسمبر 1993 على 350 رخصة تصدير بقيمة 27 مليون دولاراً تتعلّق بعتاد التعذيب والشرطة تحت صنف السِلْعة رقم OA82C. وحسب قوانين إدارة التصدير الأمريكية فإن هذا الصنف الواسع يتضمّن «ملزمات، أغلال أصابع الإبهام، براغيّ سحق أصابع الإبهام، قيود الأرجل، أصفاد وأغلال الأيدي، أدوات مصنوعة خصيصاً للتعذيب، الأثواب المقيّدة، أغلال الأيدي البلاستيكية، خودات البوليس، والدروع وأجزاء إضافية أخرى.»
>
> وتوجد رخص للتصدير تحت صنف السِلْعة آخر وهو OA84C ويضم «قضبان الصعق الكهربائي ومناخيس كهربائية للماشية وبنادق الرّش والقذائف.»

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

وتفلت وزارة التجارة من الرقابة العمومية بحيلة ضمّ السِلَع المثيرة للخلاف (كبراغيّ سحق أصابع الإبهام) مع سِلَع مقبولة (كخودات البوليس) في أصناف عامة وواسعة. وهذا يريب كثيراً من الناس، خاصة لأن هذه السِلَع مرخصة للتصدير إلى حكومات تنتهك حقوق الإنسان.[27]

والوطن العربي مبتلى خاصة باستيراد تكنولوجية التحكّم السياسي هذه. وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر مستورد لأسلحة التعذيب في العالم العربي.[28] ومن المعلوم مثلاً أن شركة بريتش أيروسبيس (British Aerospace) باعت «8000 قضيبا للصعق الكهربائي للملكة العربية السعودية ضمن صفقة اليمامة الضخمة لشراء أسلحة.»[29] والنظام المصري هو كذلك معروف باسْتيراده أسلحة الصعق الكهربائي.[30]

وتضع منظمة العفو الدولية الجزائر في قائمة الدول التي تتلقى أسلحة للصعق الكهربائي،[31] وأنفق النظام العسكري الجزائري أموالاً طائلة لاكتساب وتوظيف تكنولوجية الرعب هذه. وحسب التقرير بعنوان «صادرات التعذيب للبوليس المرخصة من طرف وزارة التجارة الأمريكية في الفترة 1991–1993» الصادر عن المجلة الأمريكية Arms Sales Monitor التي تراقب بيع الأسلحة، فإن الجزائر اشترت ما يلي[32]:

الحاصل	رقم/قيمة ترخيصات السلعة	رقم/قيمة ترخيصات السلعة
الجزائر	1 / 35 $	2 / 370 $
الأصناف	OA82C: تشمل على ملزمات، أغلال أصابع الإبهام، براغيّ سحق أصابع الإبهام، قيود الأرجل، أصفاد وأغلال الأيدي، أدوات مصنوعة خصيصاً للتعذيب، الأثواب المقيّدة، أغلال الأيدي البلاستيكية، خودات البوليس، والدروع وأجزاء إضافية أخرى.	OA84C: تضم قضبان الصعق الكهربائي، مناخيس كهربائية للماشية وبنادق الرّش والقذائف.

قيود الأرجل

أغلال الأيدي

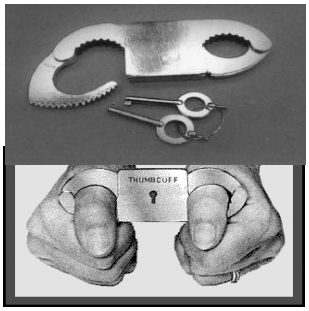

أغلال أصابع الإبهام

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org

يلاحظ أنه بالإضافة لأسلحة الصعق الكهربائي فإن هذه التكنولوجية القمعية تحتوي على أغلال الأرجل وأغلال الأصابع والأثواب المقيدة رغم تحريمها حسب ما جاء في المادة 33 من «أدنى قواعد الأمم المتحدة لمعاملة المساجين.» ونظراً للخُروق النظامية لحقوق الإنسان من طرف الطغمة الجزائرية فإن هذه المبيعات تخالف القواعد الدولية التي تمنع بيع الأسلحة للدول التي تعارض الديمقراطية وتخرق حقوق الإنسان وتعوزها الشفافية في موضوع النفقات العسكرية.

عتاد الصعق الكهربائي

وكشفت منظمة العفو الدولية كذلك عن شركة فرنسية تصدّر عتاد الصعق الكهربائي للتعذيب للجزائر (ودول شمال أفريقيا) لكنها لم تعط التفاصيل.[33] ونشرت جرائد أوروبية تقاريراً تؤكد أن هناك شركات بريطانية وإيطالية وألمانية تبيع آلات تكنولوجية التحكّم السياسي للطغمة العسكرية الجزائرية ولكن لم تقدم معلومات مفصّلة حول هذه المبيعات.[34]

قنابل غازات مسيلة للدموع

الشرطة الجزائرية ترمي المتظاهرين بهذه القنابل عام 2001 م

الشرطة الجزائرية بخودات ودروع مستوردة من أمريكا أثناء قمع المتظاهرين سنة 2001 م.

عربة لتشتيت المتظاهرين مستوردة من أوروبا في عملية قمعية في شوارع مدينة تيزي وزو أثناء المظاهرات ضد النظام عام 2002 م.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org

قوات الأمن الجزائرية إبان مظاهرات سنة 2002 م. توظيف تكنولوجية التحكّم السياسي المستوردة (الصوّر الجانبية). توظيف أساليب "تقليدية" للتحكم السياسي (الصور السفلية).

4. تحويل الأسلحة إلى الجزائر

1.4. الاتجاهات الإجمالية في مبيعات الأسلحة العالمية

إن الأنماط والتغيرات في تدفق الأسلحة على المستوى العالمي تعكس بنية وتبدّل الوضع الأمني في العالم. فنهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيَتي أديا إلى تغيرات جذرية في تركيبة اتجاه تحويلات الأسلحة العالمية.

فخلال الحرب الباردة (من بداية الستينات إلى أواخر الثمانينات) هيمنت الدولتان العظميان على نظام تجارة الأسلحة (مع حلفائهم الصناعيين على التوالي). فعلى سبيل المثال شكلت أسلحة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيَتي 65 % من مجموع التدفق العالمي للأسلحة في الفترة 1977–1988؛ وفي نفس الفترة شكلت أسلحة دول الحلف الأطلسي ودول حلف وارسو 90 % من مجموع التدفق العالمي للأسلحة.[35] ولكن في عهد ما بعد الحرب الباردة (التسعينات) فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تسيطر بطريقة مطلقة على التدفق العالمي للأسلحة.[ح] فانخفضت مثلاً طَلَبيّات تصدير الأسلحة

ح يقول وينثر (Winther): «يحتل صانعو الأسلحة وحكومات الدّول الصناعية المراتب الأساسية في تجارة الأسلحة. وتمثل مبيعات الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والصين) 86% من مجموع مبيعات الأسلحة. وأصبحت في السنوات الأخيرة الولايات المتحدة تملك أكبر نسبة بدون مقارنة. ليست ألمانيا لحد الآن بعضوا دائما في مجلس الأمن غير أنها قد تتولى هذه العضوية عن قريب، وتحتل الآن المرتبة الثانية في مبيعات الأسلحة بعد الولايات المتحدة.» راجع:

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

من الاتحاد السوفيَتي (روسيا) من حوالي 18 مليار دولارا سنويا في أواخر الثمانينات إلى 3 مليار دولار سنويا في بداية التسعينات.[36] وبالمقابل نمت طلبيات تصدير الأسلحة من الولايات المتحدة إلى مجموع دول العالم الثالث من 21 % في الفترة 1987-1990 إلى 48 % خلال الفترة 1991-1994.[37]

وخلال الحرب الباردة ذهبت معظم الأسلحة المحوّلة دولياً إلى الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشرق آسيا وهي مناطق تتنافس عليها الدول العظمى. وشكّلت الاعتبارات الايديولوجية والجِغْراسية عوامل أساسية لتعيين الحاصلين على الأسلحة في ذلك العهد. فمثلاً شكلت الجزائر ومصر وأثيوبيا والهند وإيران والعراق وإسرائيل وليبيا وباكستان والعربية السعودية وسوريا وتايوان وتركيا والكوريتان تقريباً ثلاث أرباع الدول الحاصلة على الأسلحة خلال الحرب الباردة.[38] ويقدر مكين (McCain) بأنه خلال الثمانينات «بلغت القيمة الإجمالية لكل عمليات تحويل الأسلحة وتكنولوجية أسلحة الدّمار الشامل والمواد والخدمات العسكرية إلى الدول النامية» حوالي ألف مليار دولار وأن «معظم هذه التحويلات كانت نحو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.»[39]

وفي عهد ما بعد الحرب الباردة تلقت دول شرق آسيا والشرق الأوسط معظم الأسلحة المحولة دوليا. وتشكل الاعتبارات الاقتصادية، بدل الاعتبارات الإيديولوجية والجِغْراسية، أهم العوامل لتحديد الدول الحاصلة على الأسلحة. وتايوان وكوريا الجنوبية والصين وماليزيا وسنغبور هي مثلاً من بين الدول العشرة التي تتصدر قائمة دول العالم الثالث التي أحرزت على أسلحة في الفترة 1991-1994 بينما لم تكن أي دولة منهم موجودة في هذه القائمة خلال الحرب الباردة. وهذا يدلّ على الأهمية المتزايدة لدول شرقي آسيا في التجارة العالمية للأسلحة.[40]

في الفترة 1993-2000 استوردت دول الشرق الأوسط أسلحة تقدر قيمتها بـ84 مليار دولار، كما تدفقت 75 % من صادرات الأسلحة الأمريكية إلى الدول النامية في الشرق الأوسط.[41] وفي سنة 1999 كانت المملكة العربية السعودية أكبر مُشْتَرٍ للأسلحةً بـ2.7 مليار دولار من المبيعات الجديدة، وتليها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بـ2.5 مليار دولار وماليزيا في المرتبة الثالثة بـ2.1 مليار دولار،[42] وتلي هذه الدول مصر بـ1.2 مليار دولار والجزائر وإسرائيل والكويت بـ500 مليون دولار وإثيوبيا والهند وكوريا

Winther, *Stop International Trading in Arms*, Peace on the net, December 1998; http://www.fred.dk/peace/trade.htm.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

الجنوبية بـ400 مليون دولار لكل منها.[43] أما في سنة 2000 فمثّل الشرق الأوسط نحو 40 % من السوق العالمية لهذه السلعة الرائجة، وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر مشتر حيث تلقت أسلحة قيمتها 7.4 مليار دولار، تتبعها الإمارات العربية المتحدة بـ7.3 مليارات دولار.[44]

يعرض الجدول 4 أسفله النفقات العسكرية على المستويين الإقليمي والعالمي للفترة ما بين 1990 و1999 حسب معهد استوكهولم الدوّلي لدراسات السّلم (SIPRI[خ]). ورغم أن النفقات العسكرية انخفضت مباشرة بعد انقضاء الحرب الباردة، إلاّ أن مجموع النفقات العسكرية في العالم ارتفع بنسبة 2.1 % في واقع الأمر في سنة 1999 وبلغ حوالي 720 مليار دولاراً.[د]

معظم الأسلحة المحولة دولياً خلال الحرب الباردة كانت أنظمة كبيرة للقتال في الجبهات الأمامية مثل الدبابات والطائرات المقاتلة والصواريخ والبوارج الحربية الخ.[45] وتركيبة هذا التدفق الدولي للأسلحة كانت تعكس إلى حد كبير المنافسة العسكرية بين الدول العظمى من خلال حلفائهم الإقليميين بغية النفوذ على معادلة القوة العالمية. أما اليوم في عهد ما بعد الحرب الباردة، فإن تجارة الأسلحة العالمية تحتوي أكثر فأكثر على أسلحة خفيفة ومتوسطة: سلاح المشاة والطائرات العمودية وأنظمة للحرب المضادة للثورة وأسلحة خفيفة وصواريخ وألغام وأجهزة تكنولوجية للتحكّم السياسي.[46] إن طبيعة هذا التدفق للأسلحة تعكس إلى حد كبير فشل عدد متزايد من الدول في تسديد الرغبات الأساسية لشعوبها، ولذا تلجأ إلى تكنولوجية التحكّم السياسي وعمليات الأمن الداخلي من أجل ردع أو قمع المعارضة، وإلى تقنيات الحرب المضادة للثورة لسحق المعارضة المسلحة. فمن بين 108 من النزاعات المسلحة التي سجلت في الفترة 1989-1999، كانت 101 منها حروبا داخلية خاضتها أساسا دول ضد شعوبها.[47]

خ Stockholm International Peace Research Institute.

د إن نفقات الجزائر العسكرية أدخلت في حساب نفقات إفريقيا التي ارتفعت في السنوات الأخيرة. ورغم ضآلة نفقات إفريقيا العسكرية بالنسبة لمجموع النفقات الدولية إلا أنها تمثل عبئا اجتماعيا واقتصاديا ساحقا لمعظم البلدان الإفريقية.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

الجدول 4: تقديرات نفقات العالم ومختلف مناطق العالم لفترة 1990–1999 م

وحدة الأرقام هي المليار دولار، بالدولار الثابت على أسعار 1995 ونسب الصرف.

إقليم	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	تغيير 90-99
إفريقيا	11.9	11.1	9.9	9.9	10.0	9.4	8.9	9.3	9.5	10.6	-11 % (أ)
شمال إفريقيا	2.4	2.5	2.7	2.9	3.4	3.1	3.2	3.5	3.7	...	54 % (ب)
ت. الصحراء	9.5	8.7	7.2	7.0	6.6	6.3	5.8	5.8	5.8	6.6	-30 %
ش. أوسط	51.7	69.1	50.0	48.0	47.2	44.9	45.5	50.3	49.5	49.4	-5 %
أوروبا	442	...	275	260	253	228	226	227	221	226	-49 %
إ.د.أ.	213	...	59.9	52.6	52.0	36.8	34.3	36.1	29.2	33.0	-85 %
ك.د.م	0	...	49.3	43.6	43.2	28.0	25.6	27.3	20.4	24.6	-50 %(ج)
الغرب	229	225	215	207	201	192	192	191	192	194	-16 %
الأمريكيات	386	339	359	343	326	312	294	294	287	294	-24 %
شمال	369	325	343	325	308	290	274	272	266	269	-27 %
وسط	0.8	0.6	0.6	0.5	0.5	0.5	0.5	0.4	...	...	-50 %(ت)
جنوب	16.3	13.5	15.6	17.8	17.5	21.3	19.5	22.1	...	...	-36 %(ت)
آسيا / أوقيانيا	115	118	124	126	127	130	134	137	137	139	21 %
وسط	...	...	1.1	1.4	0.9	1.0	1.0	1.2	...	...	9 % (ث)
شرق	95.1	97.9	103	104	105	108	111	114	113	114	20 %
جنوبية	11.6	11.4	11.4	12.4	12.3	12.8	13.0	13.4	13.6	14.5	25 %
أوقيانيا	8.9	8.2	8.6	8.9	8.8	8.5	8.4	8.6	8.9	9.3	13 %
العالم	1007	...	818	787	763	724	708	718	704	719	-28.6 %
التغيير %	-4.6	...	-18.8 (ج)	-3.8	-3.0	-5.1	-2.2	+1.4	-1.9	+2.1	-3.7 %

إ.د.أ: اتحاد الدول الأوروبية ؛ **ك.د.م** : كومنوالث الدول المستقلة

(أ) إن النفقات الإفريقية قدّرت بأقل بكثير من الحقيقة. إن الرّقم الحقيقي لإفريقيا ما بعد جنوب الصحراء قد يكون ضعف الرّقم في الجدول. (ب) التغيير في الفترة 1990-1998. (ت) التغيير في الفترة 1990 - 1997. (ث) التغيير في الفترة 1992-1997. (ج) التغيير في الفترة 1992-1999. (ح) التغيير في الفترة 1990-1992.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

2.4. حجم النفقات العسكرية الجزائرية منذ الانقلاب

يبين الجدول 5 تطور النفقات العسكرية الجزائرية قبيل وبعد انقلاب يناير 1992. أخذت هذه المعطيات من معهد استوكهولم الدوّلي لدراسات السلم.[ذ] يعرّف المعهد النفقات العسكرية بتلك المصاريف التي تحتوي على نفقات *حالية* ونفقات *تجهيز* على القوات المسلّحة ووزارات الدّفاع والوكالات الحكومية الأخرى التي تهتم بمشاريع عسكرية، وكذا على القوات شبه العسكرية. تحتوي إذن هذه المعطيات على نفقات التزوّد بالأسلحة والعمليات والصيانة، هذا إلى جانب رواتب الموظفين العسكريين والمدنيين وكذلك البحث والتطوير العسكري. إن الهدف الرئيسي من هذه المعطيات عن النفقات العسكرية هو تقديم مقياس سهل لفهم حجم الموارد التي يمتصها الجيش.

يُلاَحَظُ بكل وضوح أن النفقات العسكرية تزداد بنسبة مذهلة. وإذا ما قورنت النفقات العسكرية السنوية للجزائر لسنة 1991 (العام الذي سبق الانقلاب العسكري) بنفقات سنة 1999 (أي ثمانية سنوات بعد الانقلاب العسكري) نجد تضاعفاً بنسبة 1159 % بالدينار الجزائري أو 325 % بالدولار الأمريكي، ونمواً في النفقات العسكرية يبلغ 316 % بالنسبة للإنتاج الإجمالي المحلي.[ر] هذا النمط المتزايد يعكس الارتفاع الهائل لواردات الأسلحة كما يعبر عن التضخم المستمر للقوات المسلّحة: تزايد وحدات المخابرات العسكرية وإقامة هيئات قمعية نظامية جديدة (هيئة خاصة للحرب المضادة للثورة مكوّنة من 60 ألف شخص) وإنشاء مليشيات شبه عسكرية تضم 500 ألف شخص على الأقل ومئات من سرايا الموت وعدة مجموعات غير نظامية مضادة للتمرد.[48]

من الصعب الحصول على الحجم الكامل لواردات الأسلحة إلاّ أن البنك الدولي نشر واردات الأسلحة السنوية للجزائر كنسبة مئوية لجميع الواردات للسنوات 1992 و1997. إنها تمثل ارتفاعا بنسبة 5600 % وزادت من 0.1 % من مجموع الواردات سنة 1992 إلى 5.6 % سنة 1997. ولو افترضنا أن النفقات العسكرية بقيت ثابتة على مستوى 1991 إن لم يكن هناك انقلاب عسكري في يناير 1992 – وهذا افتراض معقول نظراً للاتجاه العالمي للنفقات العسكرية نحو الانخفاض – فإن النفقات العسكرية

[ذ] مصادر المعطيات التي يستخبر منها معهد استوكهولم الدولي لدراسات السلّم هي المنشورات الرسمية للدول ومصادر ثانوية أخرى.

[ر] تعتبر النفقات العسكرية كنسبة مئوية من مجموع الدخل المحلي مؤشرا تقريبياً لنسبة الموارد الوطنية المخصصة للعمليات العسكرية، وبالتالي تقيس العبء المفروض على الاقتصاد الوطني.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

الناجمة عن القمع للفترة 1992–2000 بلغت 8.813 مليار دولار (وبلغت بالدينار الجزائري 620 مليارا).

وينعكس هذا الارتفاع الضخم في النفقات العسكرية الجزائرية في اتجاهات النفقات العسكرية الإقليمية للفترة 1990–1999. وكما يبين الجدول 4 فإن شمال إفريقيا شهدت على أكبر نسبة ارتفاع في النفقات العسكرية العالمية لهذه الفترة (زيادة 54%) متبوعة بدول أمريكا الجنوبية التي يسيطر عليها العسكر (زيادة 36%) ثم آسيا (زيادة 21%). ويلاحظ أن الجهات الأخرى من العالم سجّلت انخفاضاً حادّاً في النفقات العسكرية (انخفاض بلغ 85% بالنسبة للاتحاد الأوروبي) في نفس الفترة إذ انخفضت النفقات العسكرية عالميا بنسبة 28.6%. وأما بالنسبة للمغرب العربي فتعتبر الجزائر أكبر الدول إنفاقاً في المجال العسكري. فمثلا فيما يخص سنة 1996 تقدر مجلة شمال أفريقيا أن دول المغرب العربي أنفقت 5.7 مليار دولاراً (9% من مجموع العالم) في شراء الأسلحة تشكل حصة الجزائر 47 % منها، بينما شكلت حصص المغرب وتونس 42% و11% على التوالي.[49]

الجدول 5: نفقات الجزائر العسكرية للفترة 1990–2000

السنة	مليون د ج	مليون دولار	% من م د م
1990	8470	606	1.5
1991	10439	622	1.2
1992	23000	1041	2.2
1993	29810	1119	2.6
1994	46810	1362	3.2
1995	58847	1319	3.0
1996	79519	1502	3.3
1997	101126	1807	3.7
1998	112248	1911	4.0
1999	121000	2021	3.8
2000	141600	2329	...

د ج : دينار جزائري ؛ م د م : مجموع الدخل المحلي.

3.4. المُوَرِّدون والسِلَع

نحاول في هذا الجزء إحصاء الدول التي تزود الجزائر بالأسلحة والتعرّف على طبيعة هذه الأسلحة. بالطبع فإن المعلومات المقدمة هنا قد تكون ناقصة لأن تحويلات الأسلحة

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

الخفيفة والمتوسطة للقمع الداخلي والحرب المضادة للثورة غالباً ما تخضع للسرية التامة. إن المعطيات التي ينشرها معهد استوكهولم الدوّلي لدراسات السلم – الذي يعتبر أحسن نظام قائم لمراقبة تجارة الأسلحة – لا تضم الأسلحة المتوسطة (مثلا سلاح المدفعية والهاوُن) والخفيفة التي تستعمل في القمع الداخلي والحرب المضادة للثورة.[50]

ومن جهة أخرى فإن المركز الأمريكي للدراسات الاستراتيجية والدولية الذي يراقب عن كثب التطورات العسكرية في الجزائر أورد أن «الواردات الجديدة تذهب لفائدة الأمن الداخلي».[51]

ورغم أن المعطيات المقدّمة هي بالأحرى ناقصة إلاّ أن نشر ما يمكن الحصول عليه يخدم أهدافاً توضيحية.

1.3.4. صادرات الأسلحة الأمريكية إلى الجزائر

لولا جهد فدرالية العلماء الأمريكيين (FAS)، وهي جمعية تتفانى في كشف مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى الدول الأجنبية، لكان من الصعب سبر مدى تورّط الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير الأسلحة إلى النظام العسكري في الجزائر. وتلجأ الجمعية إلى قانون حريّة الإعلام للحصول من البنتاغون (وزارة الدفاع) ووزارة التجارة على المعطيات التي تتعلق ببيع الأسلحة إلى الدول الأجنبية.

يلخص الجدول 6 بعض المعطيات الموجودة عن مبيعات الأسلحة والتجهيزات والخدمات العسكرية الأمريكية للجزائر؛ بعض هذه المعلومات وردت عن فدرالية العلماء الأمريكيين إلاّ أنها وبنقصانها تبخس تقدير القيمة الحقيقية لمبيعات الأسلحة والتجهيزات والخدمات العسكرية الأمريكية للجزائر. نلاحظ أنّ المبيعات ارتفعت تدريجيا بعد الانقلاب، وتمثل سنّة 1995 المنعطف في تكثيف صادرات الأسلحة والتجهيزات والخدمات العسكرية للجزائر.

> لقد تمّ تصدير الأسلحة إلى الجزائر وتقديم مساعدات عسكرية إلى قوات الأمن في ظروف تميزت بتفاقم خُروق حقوق الإنسان ووقوع مجازر ذات نطاق واسع، أحياناً في مناطق تتكثف فيها المنشآت العسكرية. وتمّ بيع الأسلحة رغم الطبيعة الدموية للنظام الجزائري التي أصبحت معروفة لدى الخاص والعام.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

الجدول 6: مبيعات الأسلحة والتجهيزات والخدمات العسكرية الأمريكية للجزائر[ز]

السنة	صادرات الأسلحة والخدمات العسكرية	مليون $
1990	مبيعات تجارية مباشرة وتجهيزات وتدريب عسكري52	1.193
1991	مبيعات تجارية مباشرة وتجهيزات وتدريب عسكري53	1.961
1992	مبيعات تجارية مباشرة وتجهيزات وتدريب عسكري54	1.761
1993	مبيعات تجارية مباشرة وتجهيزات وتدريب عسكري55	2.215
1994	مبيعات تجارية مباشرة وتجهيزات وتدريب عسكري56	3.050
1995	مبيعات تجارية مباشرة وتجهيزات وتدريب عسكري57	9.135
1996	مبيعات تجارية مباشرة وتجهيزات وتدريب عسكري 58	5.598
1997	صادرات الأسلحة والمساعدة العسكرية 59	0.619
	إصدار رخص تجارية لتصدير وسائل دفاع60	57.938
	قيمة الرخص الممنوحة لبيع تجهيزات عسكرية ولمساعدة الجزائر تقنياً.61	260.2
	6 طائرات عسكرية مجهزة بوسائل دفاعية من صنع أمريكي تحوّل لكندا للتطوير قصد التصدير للجزائر.62	أكثر من 50
1998	رخص للتصدير التجاري للأسلحة الأمريكية.63	4.831
	اقتراح تدريب سبع عسكريين.64	0.075
	نظام للمراقبة الجوية للحدود مع أربعة رادارات جوية من نوع Northrop Grumann AN/TPS-70.65	أكثر من 50
	تحويل الأسلحة الأمريكية.66	32.304
1999	مبيعات تجارية مباشرة وتجهيزات وتدريب عسكري67	569.14
2000	مبيعات تجارية مباشرة وتجهيزات وتدريب عسكري68	10.528

وعلّقت مجلة *Arms Sales Monitor* على وقوع الأسلحة الأمريكية في أيدي كثير من الدول المعروفة بانتهاكاتها لحقوق الإنسان فقالت:

ز في شهادته أمام فرع لجنة العمليات الخارجية لمجلس النواب قدّم ألكسندر واطسن (كاتب الدولة للشؤون القارتين الأمريكتين) المبررات العادية لبرامج التدريب العسكري : «إنها ترقي القيم الأمريكية وتبني العلاقات وتسمح للوصول إلى القادة المستقبليين.» راجع: Arms Sales Monitor No 25, 30 April 1994.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوقار

ذهبت معظم رخص التصنيع والمساعدات الفنية إلى الحلف الأطلسي أو إلى حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية المهمّين. لكن بعض الاتفاقيات قد أبرمت مع حكومات غير مرغوب فيها، فعلى سبيل المثال الجزائر التي تنتهك حقوق الإنسان والتي تخوض حرباً أهلية قذرة مع متطرفين إسلاميين، رخص لها الحصول على اتفاقيات صناعية قيمتها 260 مليون دولاراً. كما سمح أيضاً لتركيا وكولومبيا وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية ودول أخرى متهمة بخرق حقوق الإنسان، بتلقي هذه المعلومات الفنية.[69]

وأوردت نفس المجلة بأن الدراسة، التي نشرت في فبراير من طرف مجلس الصندوق للتربية من أجل عالم أفضل للحياة،[س] قد أظهرت بأن الدّعم العسكري الأمريكي لحكومات أجنبية ظل يمنح رغم تقارير وزارة الخارجية التي تصف بالتفصيل خرق هذه الدول المتكرر لحقوق الإنسان. وتضيف المجلة:

يبيّن التقرير بأن مواقف واشنطن التساهلية سمحت بإرسال أسلحة الولايات المتحدة إلى بعض الدول المشهورة في خرق حقوق الإنسان والدكتاتوريين في العالم. رغم أن إحراز التقدم في مجال حقوق الإنسان والترقية الديمقراطية هي أهداف معلنة لإدارة كلينتون، إلاّ أن الكثير من مبيعات السلاح الأمريكي تزعزع هذه الأهداف. كما يضيف التقرير بأن مبيعات السلاح تساعد الحكومات التعسفية على إحكام قبضتها على الحكم.[70]

إن الجزائر لا تريد أسلحة تقليدية ومضادة للحرب فقط، بل تسعى أيضاً إلى تطوير نظام أسلحتها من خلال المعاهد الأمريكية للبحث العلمي. ويكشف الإعلان الوارد في الجدول 7 أعلاه لمصالح الإمدادات الأمريكية عن مدى التعاون العسكري الجزائري الأمريكي.

وحصلت الجزائر أيضاً بطريقة غير شرعية وغير مباشرة على أسلحة أمريكية من دول الاتحاد الأوربي، ولقد اشتريت تلك الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية ثمّ أعيد بيعها إلى بلد آخر.[71]

س Council for a Livable World Education Fund.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

الجدول 7: مثال للتعاون الجزائري الأمريكي في مجال البحث والتنمية العسكريين

	المواصفات
مصالح تموين الحكومة الأمريكية[72]	تقوم وكالة مشاريع البحث المتقدمة (DARPA) بطلب عروض لمجهودات بحث وتنمية تكنولوجية (TSRD) لدعم برنامج المراقبة الجوية عن طريق الفيديو (AVS) قصد دراسة وتطوير وتقييم طرق الكشف الجغرافي الدقيق لِمعلومات الفيديو وتحويل أنظمة المراقبة AVS من مصادر مراقبة متحكّم فيها عن بعد وترسل سيلا من صور الفيديو إلى أنظمة مراقبة نشيطة ونصف مستقلة تقوم بمهام معيّنة. ويسعى برنامج المراقبة AVS إلى تطوير وإثبات التسجيل الجغرافي في الوقت الحقيقي والمراقبة المتعددة الأهداف والمتابعة الآلية للنشاط من خلال التصوير الكهربائي البصري (EO) وعن طريق الأشعة تحت الحمراء (IR) المتوفرة لدى أنظمة العربات الهوائية بدون ملاح الحاضِرة (Predator, Hunter) والمستقبلية (Dark Star, Global Hawk, Outrider). ويكمن تحدّي المراقبة المتعددة الأهداف في تزويد العامل الذي يشغّل الحِمل الكشاف بمجال رؤيا افتراضي لمراقبة ومتابعة عدة أهداف في آن واحد في مجال رؤيا واسع. والمتطلبات الخاصة تتمثل في تنبؤ أو توقع حركة الأهداف من عدد قليل من الصوّر، وإعادة الحصول عن الأهداف بعد فقدانها من طرف الكاشف وإنشاء سيل افتراضي من صور الفيديو لكل هدف ملاحق، ومجال مركّب لرؤية الصوّر لصور الفيديو، وملاحقة الأشخاص والعربات أثناء تنقلها أو عند توقفها مؤقتا.

2.3.4. صادرات الأسلحة الروسية إلى الجزائر

شكّل الاتحاد السوفيَتي ثمّ وريثته روسيا المزوّد الرئيسي للأسلحة للجزائر منذ الاستقلال. في عهد الاتحاد السوفيَتي تلقت الجزائر أسلحة سوفيَتية قيمتها المالية 11 مليار دولار،[73] ولهذا تمثل الأسلحة السوفيَتية اليوم 70 إلى 80% من مجموع أسلحة الجيش الجزائري.[74] وبقيت الجزائر إحدى الدول الإفريقية الأكثر حصولاً على الأسلحة الروسية رغم تفكك الاتحاد السوفيَتي وانسحاب روسيا الاستراتيجي. صرح مؤخّرا المركز الروسي لتحليل الاستراتيجيات والتقنيات أن الجزائر تُعد من العشر دول أكثر استيرادا للأسلحة الروسية في العالم.[75] وللجزائر ديون باهظة لدى روسيا تراكمت نتيجة شراء الأسلحة في السبعينات والثمانينات. وظلت القيمة الحقيقية لتلك الديون سرّية ولكنها قدّرت بـ4.7 مليار دولاراً في سنة 1989 وادّعى أنها انخفضت بنسبة 40% نتيجة «نظام تعويض» غير معروف.[76]

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

وفي ما يلي بعض الأسلحة التي صدّرت إلى الجزائر:

الجدول 8: بيع أسلحة روسيا للجزائر

المصدر	الأسلحة المزوّدة
مشروع تحويل الأسلحة78	وافقت روسيا على إرسال 8 طائرات مقاتلة من نوع MiG-29UB إلى بيلاروسيا في الشهور القليلة القادمة من أجل مساعدة هذا البلد المجاور لتنفيذ عقد تزويد الجزائر بـ36 طائرة. وتقدّر الطائرات الروسية MiG-29UB بـ120 مليون دولار.77
معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى 79	ضمّت التحويلات إلى الجزائر حوالي 150 IVF منذ انقراض الاتحاد السوفيَتي.
مرصد حقوق الإنسان80	حسب مصلحة البحوث عن مبيعات الأسلحة للكونغرس الأمريكي صدرت روسيا أسلحة قيمتها 400 مليون دولار للجزائر في الفترة 1996-1999.
الجزائر سطح فاصل81 كاست82	22 طائرة قاذفة القنابل وطويلة المدى من طراز Sukhoi-24 Fencer. وتقدّر قيمة الصفقة بـ120 مليون دولاراً. بطاريات صواريخ للقوات البرية والبحرية من نوع 400 & 300 Smerch. أنظمة للمراقبة اللاسلكية وصواريخ Kh-35 وتحديث 6 سفن حربية.

3.3.4. صادرات الأسلحة الفرنسية إلى الجزائر

يدخل التخطيط والبحث والتطوير وإنتاج أنظمة أسلحة وكذلك الصناعة الحربية ومراقبة الصادرات ضمن مسؤولية المديرية العامة للتسليح (DGA[ش]) والدولة الفرنسية تمنح ضمانات لتصدير الأسلحة عبر الشركة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (COFACE[ص]). ويشكّل تصدير الأسلحة دائما أعلى أولويات الحكومة الفرنسية خدمة لمصالحها السياسية الخارجية وأهدافها الاقتصادية. فبالنسبة للفترة من 1982 إلى 1989 بلغ مجموع مبيعات الأسلحة 24 مليار دولاراً وكانت فرنسا في المرتبة الثالثة بعد الاتحاد السوفيَتي والولايات المتحدة الأمريكية.[83] أما الضمانات الفرنسية للقروض المتعلقة بعقود صادرات الأسلحة فقد بلغت 44 مليون فرنكاً فرنسياً للفترة 1976-1990 وتمثل هذه القيمة تقريباً نصف مجموع ضمانات القرض للمواد المدنية خلال نفس الفترة (970 مليون فرنكاً فرنسياً).[84]

ش Direction Générale pour l'Armement.

ص Compagnie Française d'Assurance pour le Commerce Extérieur.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

وتجدر الإشارة إلى أن 85 % من الصادرات العسكرية ذهبت إلى دول إفريقية بصفة خاصة وإلى دول الجنوب بصفة عامة.[85]

ويحاط تصدير الأسلحة إلى الجزائر بالسرّية التامة نظراً لحساسية القضية ونظراً للجرائم الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والوجود المتواصل لضباط فرنسيين داخل الجيش الجزائري ومؤسسات الدولة الجزائرية. وإضافة إلى ذلك فإنه لا يوجد مجتمع مدني قوي في فرنسا يمكنه مراقبة الحكومة والشركات القوية وحملها على احترام القانون كما هو الحال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

ويبين الجدول التالي تقريراً ناقصاً لمبيعات الأسلحة الفرنسية للجزائر.

الجدول 9: بيع الأسلحة الفرنسية للجزائر

المصدر	نوع التجهيزات المقدمة أو قيمة المبيعات
مجلة Rotor & Wing 86	لقد اشترت وزارة الداخلية الجزائرية 9 طائرات مروحية من نوع AS-350 إكوراي (Ecureuil) من المصنع أوروكبتار (Eurocopter)، وتضيف جريدة لومند الفرنسية أن الجزائر تنوي شراء عشر مرواحيات AS-350 أخرى وثلاثين مروحية بوما (Puma) من انتاج أوروكبتار، كما حصلت على تجهيزات الرؤية الليلية وتدريب الطيّارين الجزائريين في فرنسا.
تحقيق عن المجازر في الجزائر87	تزويد الجزائر بـ60 طائرة مروحية من طراز أكوراي مجهزة بعتاد الرؤية الليلية.
Canard Enchainé 88	صفقة بيع سرّية لـ79510 كلغ من مادة تريثانولامين لصناعة غاز الخردل.
مرصد تحويلات الأسلحة89	في سنة 1998 سلّمت فرنسا عتادا عسكريا للقوات الجوية الجزائرية بقيمة 11.6 مليون فرنك فرنسي. في سنة 1998 طلبت الجزائر عتادا عسكريا خاصا بالطيران الحربي بقيمة 6.1 مليون فرنك فرنسي.

4.3.4. صادرات أسلحة المملكة المتحدة إلى الجزائر

توجد في المملكة المتحدة لجنة خاصة تعرف بمنظمات خدمات تصدير وسائل الدفاع (DESO[ض]) وهدفها الوحيد هو العمل على زيادة حجم مبيعات الأسلحة. وتمنح الحكومة

ض Defence Export Services Organisations.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

البريطانية قروضاً وتسهيلات لتدعيم هذه المبيعات. واحتلت المملكة المتحدة خلال الفترة ما بين 1989 و1992 مرتبة بين الدول العشرة الأولى في العالم المصدّرة للأسلحة، ولقد بلغ مجموع مبيعاتها 21 مليار دولارا خلال هذه الفترة.[90] وخلال الفترة ما بين 1994 و1999 كانت بريطانيا في المرتبة الرابعة ضمن الدول الأكثر تصديراً للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وتسبق ألمانيا بقليل ثم باقي الدول الأوروبية.[91]

ويوجّه جزء كبير من أسلحة المملكة المتحدة إلى دول الشرق الأوسط ودول الخليج على الخصوص رغم انتهاك بعضها لحقوق الإنسان. وأعلنت منظمة العفو الدولية سنة 1998 أن وزارة التجارة والصناعة البريطانية (DTI[ط]) لا زالت تمنح رخص تصدير الأسلحة لدول فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تقوم بها قوات الأمن.[92] لقد صادقت وزارة التجارة والصناعة البريطانية على عشر رخص من هذا النوع تسمح بتصدير أسلحة للجزائر منذ مايو 1997.[93] وشجبت منظمة العفو الدولية حكومة بريطانيا على امتناعها عن التنديد بالانتهاكات الواسعة والمتكررة لحقوق الإنسان في الجزائر وكولومبيا.[94]

في سنة 1997 كشفت جريدة بريطانية عن معلومات تتعلق بتصدير أسلحة بريطانية للجزائر. جاء في يومية الدايلي تليغراف (Daily Telegraph) ما يلي:

> إن دافعي الضرائب البريطانيين قد منحوا فعليا عتاد دفاع حربي بقيمة 63 مليون جنيها للقوات المسلحة الجزائرية المتهمة بخروق جسيمة لحقوق الإنسان في حربها الأهلية المستمرة منذ 5 سنوات ضد الثوار المسلمين. وهذا العتاد – الذي لم يفصح عن طبيعته الحقيقية – قد بيع للجزائر من طرف شركات بريطانية في إطار عقود ضمنتها الحكومة. وتوقف الجزائريون عن التسديد فيما بعد بحيث تركت تكاليف العتاد لتسدد من طرف دافع الضريبة البريطاني. وهذا الإعلان المخزي قام به وزير التجارة لورد كلينتون دايفيس (Clinton Davies) في رسالة بعث بها الأسبوع الفارط لبول فلين (Paul Flynn) نائب حزب العمال لمقاطعة نيو بورت. وصرح فلين بأنه «مندهش» لهذه الصفقة. «يبدو وكأنها تزود القتلة على حساب النفقات العمومية»، هكذا صرح فلين. إن العتاد المصدر مستعمل بشكل دائم من طرف الجيش الجزائري في حربه القذرة ضد النشطين الإسلاميين والتي كلفت 75000 ضحية على الأقل منذ 1972.[95]

[ط] Department of Trade and Industry.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

الجدول 10: نموذج من بيع أسلحة المملكة المتحدة للجزائر

المصدر	الأسلحة المزوّدة أو قيمة المبيعات
الأوبزرفر96	إن حمولة من عتاد دفاعي سري أرسلت مؤخرا للطغمة العسكرية يوم الأحد الفارط. شُحِنت فرشة اختبار البنادق على متن طائرة للخطوط الجوية الجزائرية، الرحلة رقم 2055، يوم الأحد الماضي في محطة مطار هيثرو، المحطة الثانية. ومثل فرشات البنادق هذه مستعملة على المستوى العالمي لتسطير أجهزة تسديد البنادق بدقة متناهية. تسمح هذه الآلة بإصابة الأهداف بدقة رغم قدرة ارتدادية داخلية. كانت هذه الآلة جزءاً من صفقة بين الحكومة الجزائرية وشركة RBR الموجودة بلندن. تهتم الشركة بصنع دروع جسدية وكذا صفائح خزفية تستطيع تحريف الرصاص المرتفع السرعة. هذه الدروع والصفائح تستعملها القوات الجزائرية الشبه العسكرية التي تعرف باسم «النينجا» لارتدائها الأقنعة السوداء.

5.3.4. صادرات أسلحة جنوب إفريقيا إلى الجزائر

أثناء عهد التّمييز العنصري في جنوب إفريقيا عمل الجزائريون بقوة على التنديد بذلك النظام العنصري. ومع انهيار هذا النظام ووصول نلسون مانديلا إلى سدة الحكم، كان الأمل أن جنوب إفريقيا بقيادة رجل مثله لن تدعّم الأنظمة التي تقمع شعوبها وخاصة في إفريقيا أو دول الشرق الأوسط. ولكن هذا الأمل تبخر أمام السياسية الواقعية التي تحكمها المصالح. ولعبت جنوب إفريقيا دوراً بارزاً في مساندة النظام العسكري الجزائري من خلال تزويده بالسّلاح وتدريب العسكريين على أسس الحرب المضادة للثورة وإمداده بالمرتزقة.

يوجد في جنوب إفريقيا حوالي 800 مصنعاً للأسلحة وقطع غيار الأسلحة و90% من النفقات الصناعية الحربية تأتي من سبع شركات من بينها دنال (Denel) ورونير (Reunert) وآلتاك (Altech) وبليسي (Plessy) وقرينـاكر (Grinacker).[97] وأصبحت الأسلحة في سنة 1997 المِنْتَج الثاني للتصدير إذ ارتفعت مبيعات جنوب إفريقيا للأسلحة من 701.1 مليون رندا في سنة 1992 إلى 878.9 مليون رندا في سنة 1994 ثم 1.3 مليار في سنة 1997.[98] ويرسل جزء كبير من تلك المبيعات إلى دول الشرق الأوسط وبلدان شمال إفريقيا. فعلى سبيل المثال صدّرت جنوب إفريقيا أسلحة بقيمة 704.6 مليون رندا سنة 1993، و61% منها أرسلت إلى الشرق الأوسط.[99] كما بلغت صادرات أسلحة جنوب إفريقيا للشرق الأوسط 873.5 مليون رندا – أي نسبة 54.9% – سنة 1995.[100]

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

أوردت جريدة جوهانسبورغ مايل أند غاردين[ظ] بتاريخ 10 يناير 1999 أنّه في سّنة 1998 كانت الجزائر من أهم زبائن جنوب إفريقيا في مجال الأسلحة بحيث اشترت أسلحة من الصنف ذي الحساسية المرتفعة[ع] بقيمة 84.9 مليون رندا تقريبا؛ كانت الجزائر – حسب تقارير إخبارية أخرى – أكبر مُشتَرٍ للأسلحة من جنوب أفريقيا.[101] وأضافت الجريدة أنّه في سنّتي 1996 و1997 مثلاً لم تبع أية أسلحة للجزائر. وقد كتبت نفس الجريدة (جوهانسبورغ مايل أند غاردين) بتاريخ 20 فبراير 1998 أن الشركات الجنوبية الإفريقية في أمسّ الحاجة للبحث عن أسواق بديلة وأوردت خبر صفقة بيع حديثة لأجهزة المراقبة تقدّر بقيمة 100 مليون رندا للجزائر مضيفة: «كلا البلدين ليس لهما سجل مشرّف في مجال حقوق الإنسان، لكننا في حاجة للعمل التجاري.» وفيما يلي أهم مبيعات جنوب إفريقيا للأسلحة للنظام العسكري الجزائري.

الجدول 11: بيع أسلحة من جنوب إيفرقيا للجزائر

المصدر	طبيعة التجهيزات المقدمة أو قيمة المبيعات
سي ن ن102	ذكرت دنال وهي شركة جنوب إفريقيا خاصة بصناعة الأسلحة، بأنها أبرمت عقداً للبيع قيمته 20 مليون دولارا أمريكيا مع الجزائر لتزويدها بطائرات تجسس بدون طيار. وأضافت الشركة أن تلك الطائرات المزوّدة لا تحتاج إلى طيارين وهي مجهّزة بأحدث عتاد المراقبة وستسلّم في غضون سنتين.
جوهانسبورغ مايل أند غاردين103	بيع عتاد مراقبة للجزائر بقيمة إجمالية 100 مليون رندا
وكالة كزينهو للأخبار104	إن جنوب إفريقيا على وشك عقد صفقة بيع طائرات مروحية للجزائر بقيمة 700 مليون رندا، من نوع رويلفاك (Rooilvak).
صادرات أسلحة إفريقيا الجنوبية105	بلغت قيمة مبيعات الأسلحة للجزائر 83349000 رندا في المدة ما بين 1996 و1998.
دايلي مايل أند غاردين106	صدّرت جنوب إفريقيا أسلحة بمبلغ 159 مليون دولارا أمريكيا، وكانت معظم المبيعات للجزائر والهند.

وحسب دليل صلاحيات مراقبة الأسلحة التقليدية في جنوب إفريقيا،[غ] فإنّ سياسية جنوب إفريقيا توصي بعدم تحويل الأسلحة التي «قد تتسبب أو تستخدم في انتهاك حقوق

[ظ] Johannesburg Mail & Guardian.

[ع] يعتبر صنف السلاح A عتادا هاما وحساسا «يحتوي على أسلحة تقليدية مثل المتفجرات والأسلحة ذات المعايير الكبيرة والأسلحة الآلية والمدافع والصواريخ والقنابل والقنابل المتفجرة والدبابات والطائرات المقاتلة وطائرات الهجوم المروحية والسفن التي تحدث خسائر بشرية جسيمة و/أو أضراراً هامّة ودماراً.»

[غ] Guide to the Terms of Reference of Conventional Arms Control in South Africa.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

الإنسان أو قمع الحريات الأساسية» أو «تستخدم لأغراض أخرى تختلف عن الدفاع الشرعي أو مقتضيات أمن الدولة الحائزة على تلك الأسلحة».[107] لكن اللجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة العادية (NCACC[ف]) لم تقم بتنفيذ هذه التعليمات، وهذا ما أكّده شلتون (Shelton) سنة 1998 في قوله:

> رغم تصعيد الحرب الأهلية في ذلك البلد إلا أن اللجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة العادية صادقت مؤخراً على صفقة بيع أسلحة للجزائر تقدر بـ173 مليون رندا. وجاء الإعلان عن تلك الصفقة في نفس اليوم الذي رفضت فيه الحكومة الجزائرية دعوات عدة منظمات إنسانية – من بينها منظمة العفو الدولية – تنادي بإجراء تحقيق دولي حول انتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر. وصادق مجلس الحكومة على قرار اللجنة NCACC مع التأكيد على أنه لن تستخدم الجزائر تلك الأسلحة إلاّ في حالات الدّفاع عن النفس من أعداء خارجيين وأن لا تستخدمها في عمليات فرض القانون داخلياً. لكن الأمر الأهم في الصفقة هو أنها كانت تحتوي على أنظمة عربات هوائية دون ربان (طائرات استطلاعية) وهي مثالية للمراقبة الداخلية ولعمليات الشرطة ولكنها غير ملائمة للاستطلاع الخارجي باعتبار استخدامها عبر الحدود مساس بسيادة الدولة المجاورة.[108]

6.3.4. مُوَرِّدون آخرون وسِلَع أخرى

يظهر الجدول 12 صفقات بيع أسلحة للجزائر من مصادر أخرى تتوفر عنها معلومات قليلة فقط.

كشفت بعض وسائل الإعلام عن معلومات حول صادرات أسلحة دولة قطر للجزائر. وكأن ترسانة الأسلحة المتراكمة لدى الطغمة العسكرية في الجزائر لم تسبب عدداً كافياً من الضحايا فإن حكومات أجنبية صديقة مثل قطر وهبت عتاداً عسكرياً للنظام الجزائري اشترته من بريطانيا. لقد سربت خبر تلك الصفقة جريدة الصنداي طايمز (Sunday Times) البريطانية في عددها الصادر في 16 يوليو 2000 حين كتبت:

> تمعن الحكومة البريطانية النظر في بيع عتاد عسكري قيمته 5 ملايين جنيهاً تقريباً للجيش الجزائري رغم سجّل الفظائع التي اقترفها عسكريون والتي تعارض السياسة الخارجية الأخلاقية التي يتبنّاها روبين كوك وزير خارجية بريطانيا.
>
> أبرم عقد شراء «أجهزة دفاع خاصة» بين بِأَبِي سيستَمز (Bae Systems)، المعروفة سابقاً ببريتيش أيروسبيس (British Aerospace)، والقوات المسلحة لدولة قطر وتوصل الطرفان إلى اتفاق نهائي في آخر ماي. إنّ الطلبية من دولة الخليج الغنية والتي تعتبر حليفة لبريطانيا لن

[ف] National Conventional Arms Control Committee.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

تُثير أي جدل. لكن طلبية الشراء التي أرسلت نهائياً بِأَيٍ سيستَمز والذي سرّب خبرها إلى الصنداي طايمز من طرف ضابط قطري تنص على: «إن نية دولة قطر بأمر من سمو الأمير هي منح كل العتاد (كما جاء في القائمة المرافقة) إلى القوات المسلّحة لدولة الجزائر دون مقابل.»

إن قائمة الشراء التي اتفقت عليها قطر مع بِأَيٍ سيستَمز لمنحها للجيش الجزائري ستساعد العسكريين الذين يواجهون حرب عصابات طاحنة. تحتوي القائمة على عشرين عربة ذات الانتشار السريع من نوع Land Rover Defender 110 المجهزة بمميزات الطقس الحار (بقيمة 596666 جنيهاً) و50 شاحنة رافعة من نوع Land Rover مجهزة بمميزات الطقس (بقيمة 618666 جنيهاً) و500 نظارة للرؤية الليلية من نوع Pilkington Optronics (بقيمة 1.75 مليون جنيهاً).[109]

لم يُحدث نشر هذا الخبر أي حرج لحكومة قطر. بالعكس صرّح وزير الخارجية حامد بن جاسم أنه لم تكن هذه هي المرّة الأولى التي تمنح فيها قطر عتاداً عسكرياً للجزائر.[110] والسؤال الذي يطرح نفسه هو كم عدد الدول «الصديقة» التي منحت عتاداً عسكرياً للنظام الجزائري.

الجدول 12: بيع أسلحة من طرف دول أخرى للجزائر

المصدر	البلد	الأسلحة المزودة أو قيمة البيع
أوكسفام111	تركيا	بيع 700 عربة من نوع Scorpions بقيمة 200 مليون دولار من طرف الشركة التركية Otokar of Istambul وهي شركة تابعة لمجموعة KOC.
إيبأس وارلد نيوز112	أوكرانيا	سلمت للجزائر 14 طائرة مروحية هجومية، 32 عربة مدرعة لنقل الأشخاص و27 دبابة قتالية.
مشروع تحويل الأسلحة114	جمهورية التشيكية	من المحتمل أن تبيع الجمهورية التشيكية 100 دبابة زائدة عن الحاجة من الطراز الروسي T-72، وهذا لتمويل إنتاج 12 طائرة مقاتلة تشيكية الصنع من نوع A39.113
نيوز ويك115		وقع العقد من أجل 17 طائرة مقاتلة من طراز L-39 تصنعها الشركة التشيكية Aero Vodochody وشركة Boeing، بقيمة 30 مليون $.
الجزائر سطح فاصل116 إينفانطاطي117	إيطاليا	تجهيزات للقوات البحرية الجزائرية وأسلحة خفيفة. كانت قيمتها 9 مليار ليرا في سنة 1999، منها 756 مليون ليرا خصصت لأسلحة الشرطة.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

الجدول 12 (تابع)

المصدر	البلد	الأسلحة المزودة أو قيمة البيع
مرصد الهند118	الهند	قطع غيار طائرات MiG المقاتلة وأجهزة اتصال من نوع mobile troposcatter (10 كرور روبيس في 1992 و66 كرور روبيس في 1994).
أوكسفام119 ومرصد حقوق الإنسان120	الصين	استلمت الجزائر في عام 1997 ما يعادل 76 ألف دولار من المسدسات والذخيرة من الصين. وحسب مصلحة البحوث عن مبيعات الأسلحة للكونغرس الأمريكي صدرت الصين أسلحة قيمتها 100 مليون دولار للجزائر في الفترة 1996-1999.
الجزائر سطح فاصل121	مصر	عربات مدرعة
الجزائر سطح فاصل122	اليابان	عربات مدرعة
الحرب القذرة123	السعودية	مئات العربات المدرعة من طراز فهد.
كمباني تقن وابهندل124	هولندا	صدرت هولندا أسلحة قيمتها 1.8 قيلدة هولندية للجزائر في الفترة 1997-2000.
مرصد حقوق الأنسان125	دول أخرى	وحسب مصلحة البحوث عن مبيعات الأسلحة للكونغرس الأمريكي صدرت دول أوروبية – ليست بريطانيا، فرنسا، ألمانيا أو إيطاليا – أسلحة قيمتها 600 مليون دولار للجزائر في الفترة 1996-1999.

هناك أيضاً عدد من الدول قد صدّرت أسلحة للجزائر ولكن معلوماتها تحاط بسرية يصعب الحصول على تفاصيل مبيعاتها. وتشمل قائمة تلك الدول كندا[126] وبيلاروسيا[127] وبولندا[128].

5. عائدات العسكرة

تساهم واردات الأسلحة في عسكرة الجزائر وتفاقم عسكرية الطغمة الحاكمة في البلاد. وينجر عن هذا التوجّه عواقب وخيمة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية نعرضها بإيجاز في الأجزاء التالية (1.5-4.5).

1.5. الكلفة الإنسانية

ينظر عادة إلى الأسلحة كوسيلة أولية في استراتيجية الدفاع ضد التهديد، وبالتالي كوسيلة تهدف إلى تعزيز الأمن. ولكن في الواقع توجد دلائل تجريبية قوية بأنّ اقتناء الأسلحة العسكرية تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان وبالتالي إلى انخفاض مستوى أمن المواطن

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

العادي. فعلى سبيل المثال وفي دراسة إحصائية عما إذا كانت واردات أسلحة 91 دولة نامية قد تُفسِّر أو تُبيِّن انتهاكات حقوق الإنسان في تلك البلدان، كشفت بلانتون (Blanton) في الفترة ما بين 1982 و1992 ارتباطا وثيقا بين واردات الأسلحة وقمع حقوق السلامة الشخصية.[129] وتستخدم الأسلحة كوسائل فعلية للقمع كما تزيد احتمال وقوع أعمال سياسية عنيفة، مثلما كتبت بلانتون: «يمثل السّلاح آخر حلقة من عملية طويلة تعزّز سلطة العسكريين أو تُذْكي نفسية الأمن القومي التي تؤدي بدورها إلى انتهاك حقوق الإنسان.»[130]

ونتج عن النزاعات الداخلية في الدول النامية مئات الآلاف من المساجين السياسيين، وعدد مماثل من الذين تعرّضوا للتعذيب، وعشرات الآلاف من الأشخاص المفقودين، والملايين من الجرحى واللاجئين، والملايين من الأموات نتيجة القتل أو الجوع بسبب تلك الصراعات. ومات خلال النصف الأول من التسعينات على الأقل 3.2 مليون شخص جراء الحروب 90 % منهم كانوا مدنيين عزل حسب المرصد العالمي (World Watch).[131] وساهمت واردات الأسلحة في تفجير هذه النزاعات وفي تغذيتها وتفاقمها وإمدادها، مع العلم أن انعدام الأسلحة أو حظرها يجعل المفاوضات بين المتحاربين أكثر احتمالاً.

وأما واردات تكنولوجية التحكّم السياسي فإنها تقوّض بشكل ظاهر حقوق السلامة الشخصية التي ينصّ عليها القانون الدولي مثل معاهدات الوقاية من التعذيب والحبس التعسفي والعقوبات القاسية واللاإنسانية والإعدامات دون محاكمة.

نظراً لهذه الأنماط على المستوى العالمي، فليس من عجائب الأمور أن يواكب تسلّح الطغمة الجزائرية تصعيد في حدّة انتهاك حقوق الإنسان. وما حلّت أسوء سنوات القمع في الجزائر إلاّ بعدما شرعت الطغمة العسكرية في وضع خطة حيز التنفيذ للاستيراد المفرط لأسلحة التحكّم السياسي وعتاد الحرب المضادة للثورة في بداية التسعينات. لقد كان بالإمكان تفادي الكثير من الخسائر الفادحة التي حدثت في الجزائر – سجن أكثر من 30 ألف جزائري واختطاف أكثر من 12 ألف شخص وإخفاءهم وسقوط 150 ألف مواطن ضحية الاغتيالات والمجازر ونزوح مليون ونصف مليون مواطن نزوحاً داخليا وفراراً خارج الوطن، ناهيك عن التشريد والآلام التي تركها هذا القمع – لو بادرت المجموعة الدولية بحظر تصدير الأسلحة للطغمة العسكرية في الجزائر.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

2.5. الكلفة السياسية

إن البرنامج المكثّف لاستيراد الأسلحة الذي تبنّته الطغمة العسكرية له ثلاث عواقب سياسية خطيرة على الأقل.

أولاً، إن استيراد التكنولوجية المتطورة للتحكّم السياسي من طرف الطغمة يضخّم قوتها الرقابية والجَبْريّة، أي يوسع سلطتها التحكّمية، وبالتالي يقوّض هذا الاستيراد أو يهدد حقوق المواطنين المدنية والسياسية مثل حرية الرأي والتعبير والتجمّع وتكوين الجمعيات وحرية التنقل، والإبداع الثقافي وجوانب من الحياة الخاصة، الخ. فحيازة أسلحة من طرف الدكتاتوريين تمنع أي شكل من الديمقراطية من التأصّل.

ثانياً، إنّ واردات الأسلحة تؤجّج العسكرة داخل النظام، أي تقوّي سلطة العسكريين واستقلاليتهم داخل الدولة، كما تُفاقم الميول إلى الحلول العسكرية للنزاعات الداخلية أو الخارجية لأن الأسلحة تجعل الخيار الحربي جاهزاً. إذن هذه الواردات تشكل مضخَّم سلطوي تحت تصرف نظام معروف بلجوئه للترقيعات العسكرية والمخابراتية كلما واجهته مشاكل اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية صعبة.

وثالثاً، إن واردات الأسلحة تقوّض سيادة الجزائر. وهذه العاقبة الوخيمة تتم من خلال مِنْوالين. تقود هذه الواردات أولاً إلى ديون ضخمة وتبعيات مالية لمؤسسات أجنبية، وهذا يضع مصير البلاد رهن مؤسسات مالية مثل البنك العالمي أو صندوق النقد الدولي. فقد أصبح اليوم ممثلو صندوق النقد الدولي في الجزائر يتمتعون بصلاحيات ونفوذ في تقرير المصير الاقتصادي للجزائريين تفوق صلاحيات وسلطة الممثّلين المنتخبين والوزراء ورئيس الدولة. وفي بلد مثل الجزائر حيث يفتقر إلى برنامج لنقل التكنولوجية، فإن استيراد الأسلحة يؤدي إلى مزيد من الاستيراد وإلى تفاقم التبعيّات التكنولوجية والبنيوية والعسكرية للقوات الأجنبية.

واستيراد الأسلحة يقلّص من سيادة الجزائر من خلال زيادة نفوذ الدول المورِّدة على الجزائر. ويخضع تحويل الأسلحة إلى مصالح جُغْراسية بقدر ما تدفعه الأرباح الاقتصادية. كما يعين بيع الأسلحة المزوّدين على الوصول إلى مراكز النفوذ لدى الدولة الزبونة وإلى الوصول إلى قيادتها العسكرية وإقامة روابط للنفوذ عليها. ويمثل بيع الأسلحة وسيلة ناجعة تملي وتفرض من خلالها الدّول المزوّدة — مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا — سياسات تتماشى مع أهدافها الجُغْراسية التوسّعية في المنطقة. ويتعدّى هذا التأثير إلى حد التدخّل في الشؤون الداخلية الحيوية الرئيسية مثل المجال العسكري والأمني والسياسي

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ويشمل تأثير الولايات المتحدة الأمريكية حتى القضايا العسكرية الإقليمية.

فالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تنشر قواتهما وأسلحتهما في رقع واسعة من العالم كجزء من مذهبهما العسكري المعروف بالتَعَاوُضيّة العَمَلِيّاتية.[ق] فمبيعات الأسلحة والتدريبات العسكرية للجيش الجزائري في السنوات الأخيرة مع البحرية الأمريكية والبحرية الفرنسية ومنظمة الحلف الأطلسي (NATO) تخضع لهدف استراتيجي ألا وهو جعل الجيش الجزائري وسلاحه وأسيسته وأنظمته الحربية قابلة للتشغيل من طرف الدول العظمى، إذ يسهل التدخل السريع في أي وقت في أرض الجزائر والمنطقة كلها إذا اقتضى الأمر.

3.5. الكلفة الاقتصادية

1.3.5. الدلائل الإجمالية

للعسكرة آثار تخريبية على الاقتصاد لأنّها تُفَاقِم ثقل المديونية وتعرقل النمو الاقتصادي من خلال امتصاص الموارد التي كان بالأحرى أن تستعمل في الإنتاج. كما تلعب كذلك دوراً أداتياً في فرض فوارق اقتصادية وفي تسهيل نهب الثروات الوطنية من طرف الأقلية العسكرية وشركائها المدنيين والشركات المتعددة الجنسيات، وكذلك في ردع أو قمع أي تحد اجتماعي أو سياسي لهذا المشروع الهدّام.

ويمثل شراء الأسلحة سبباً جزئياً في أزمة المديونية التي تواجه الكثير من دول العالم الثالث. وبما أن هذه الصفقات تُمون بقروض من الدول المزودة للأسلحة التي تنتمي أساساً للغرب، وجدت كثير من دول العالم الثالث التي اقتنت منهم أسلحة متطورة في السبعينات والثمانينات نفسها في نهاية الحرب الباردة تحت ديون باهظة.[132] وحسب الباحث ونثر (Winther) فالذين كانوا على رأس سلطة دول العالم الثالث ما بين 1960

ق إمكانية جيش ما استعمال وتشغيل سلاح جيش آخر، أي توحيد الأسلحة وأنماط تشغيلها. إن مذهب التَعَاوُضيّة العَمَلِيّاتية (Inter-operability) يمثل مصلحةً رئيسيةً لتبرير التصدير الواسع النطاق للأسلحة الأمريكية. إن التَعَاوُضيّة العَمَلِيّاتية – توحيد الأسلحة – دُبِّرت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة من أجل احتواء النفوذ السوفيَتي من خلال الحرب الائتلافية. ولا يزال هذا المذهب قائماً رغم انتهاء الحرب الباردة. وفلسفة الولايات المتحدة للأمن تقتضي كذلك جاهزية قوات الولايات المتحدة للحرب والتدخل السريع في أي بقعة من العالم. ويتحقق هذا عن طريق تحويل الأسلحة والتدريبات العسكرية المشتركة من أجل التوصُّل إلى القواعد العسكرية عبر العالم وتأسيس البنية التحتية اللازمة التَعَاوُضيّة العَمَلِيّاتية ولتدخل الولايات المتحدة. ومنذ انتهاء الحرب الباردة أقامت الولايات المتحدة روابط عسكرية مع الكثير من الدول عبر العالم بما فيها الجزائر، وكذلك فعلت فرنسا نفس الشيء.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

و1987 اقترضوا تقريباً 400 مليار دولاراً لشراء الأسلحة فقط.[133] وكثيرا ما تكون الأسلحة مصدراً للديون الخارجية كما هو الحال للعديد من الدول النامية الكبيرة حيث تمثل المساعدات العسكرية ثلث ديون مجموع خدمات المديونية.[134] وتقدّر منظمة يوبيلي (Jubilee) 2000 بأن خُمس ديون الدول النامية تتكوّن من قروض قدمت لمساعدة دكتاتوريين قمعيين وفاسدين وعملاء للغرب.[135] ويصف القانون الدولي هذه القروض، أي القروض التي اسْتدانتها أنظمة قمعية غير شرعية بـ«القرض الشنيع»؛[136] وجمعت منظمة يوبيلي 2000 في الجدول 13 أدناه قائمة «الديون الشنيعة» التي اقترضها الدكتاتوريات إلى غاية 1996.[137]

يلاحظ أن هذا يحدث في سياق قد بلغت فيه قيمة مديونية الدول النامية للعالم الصناعي 2.17 ألف مليار دولار في عام 1997، بينما كانت 1.4 ألف مليار دولار سنة 1990.[138] وارتفعت مديونية دول جنوب الصحراء الإفريقية من 3 مليار دولار في سنة 1962 إلى 142 مليار دولار في أوائل الثمانينات وإلى 222 مليار دولار في سنة 1998.[139] وفي سنة 2000 بلغ مجموع الديون الخارجية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي 83 % بالنسبة لإفريقيا التي تقع جنوب الصحراء و36 % لأمريكا اللاتينية. فكل إفريقي مدان بقيمة 370 دولار وأصبح كل مولود يولد في العالم الثالث مديناً بـ482 دولار.[140]

إنّ النّخب العسكرية والأنظمة الفاسدة في العالم الثالث هي التي تستدين وتستعمل القروض بطريقة لا تخدم الشعوب، كشراء الأسلحة والخدمات العسكرية مثلاً، ولكن ضحايا القمع والفساد هم الذين يسدّدون الديون رغم أنّهم ليسوا طرفاً في الاتفاقيات. إنّهم يسدّدون هذه الديون على حساب تدهور حاد في مستوى معيشتهم – عبر زيادة في الضرائب وإجراءات تقشّفية قاسية تفرضها الأنظمة الحاكمة أو صندوق النقد الدولي عندما يتأخر دفع خدمة الديون والديون نفسها – وعلى حساب تفاقم التبعية الاقتصادية للغرب، كما يقضونها بالتعرض لإرهاب الدولة عندما تحاول قوى اجتماعية أو سياسية الاحتجاج أو المقاومة. ولهذا يقول نعوم تشومسكي (Noam Chomsky): «إن الديون ليست مشكلة اقتصادية بل هي صنع سياسي وإيديولوجي»،[141] بينما فضحت قمة جنوب–جنوب الديون «كأداة إيديولوجية وسياسية لاستغلال شعوبنا وثرواتنا وبلداننا والتحكم فيهم من طرف تلك الشركات والدول والمؤسسات التي تكتّف جمع الثروات والقوة في النظام الرأسمالي العالمي.»[142]

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

جدول 13: ديون الدكتاتوريات إلى غاية سنة 1996 حسب البلد (بالمليار $)[143]

البلد	الطاغية	فترة الحكم	ديون عند تولي الحكم أ	ديون عند نهاية الحكم	الديون في 1996	الديون الشنيعة	% من المجموع
الجزائر	عسكري	1991 إلى اليوم	28.2		33.3	5.1	%15
أرجنتينا	عسكري	1984-1976	9.3	48.9	93.8	39.6	%42
بوليفيا	عسكري	1980-1962	0	2.7	5.2	2.7	%52
البرازيل	عسكري	1984-1964	5.1	105.1	179	100	%56
التشيلي	بينوشي	1989-1974	5.2	18	27.4	12.8	%47
السلفادور	عسكري	1994-1979	0.9	2.2	2.2	1.3	%59
إثيوبيا	ماريم	1991-1977	0.5	4.2	10.0	3.7	%37
هايتي	دوفاليي	1986-1971	0	0.7	0.9	0.7	%78
إندونيسيا	سوهارتو	1998-1967	3	129	129	126	%98
إيران	شاه	1979-1953	0	4.5	21.2	5.4	%21
كينيا	موي	1979 إلى اليوم	2.7		6.9	4.2	%61
ليبريا	دوو	1990-1979	0.6	1.9	2.1	1.3	%62
مالاوي	باندا	1994-1964	0.1	2.0	2.3	1.9	%83
نيجيريا	عسكري	1998-1984	17.8		31.4	13.6	%43
باكستان ب	ضياء الحق	1988-1977	7.6	17.0			
	عسكري	1990 إلى اليوم	20.6		29.9	18.7	%63
براغواي	ستروسنار	1989-1954	0.1	2.4	2.1	2.3	%110
الفيليبين	ماركوس	1986-1965	1.5	28.3	41.2	26.8	%65
الصومال	زياد بري	1991-1969		2.4	2.6	2.4	%92
ج إفريقيا	أبارتيد	1992-...		18.7	23.6	18.7	%79
السودان	عسكري	1969 إلى اليوم	0.3		17.0	16.7	%98
سوريا	الأسد	1970 إلى اليوم	0.2		21.4	21.2	%99
تايلندا	عسكري	1983-1950		13.9	90.8	13.9	%15
زايير/كونغو	موبوتو	1997-1965	0.3	12.8	12.8	12.5	%98
المجموع					786	451	%57

أ: ديون عند تولي الحكم، بدأ البنك العالمي نشر المعلومات الأولى سنة 1970 م؛

ب: عرف الباكستان فترتان من الحكم العسكري.

إن الديون المنجرّة عن قروض استلمها حكام ودكتاتوريون مدعّمون من طرف الغرب تعيق حياة الكثير من الدول النامية. ورغم التسديد المستمر والمتزايد لهذه الديون فإن

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

مجموع الديون لا يزال يزداد في نفس الوقت الذي تنخفض فيها المساعدات.[ك] ويدفع اليوم العالم النامي 13 دولاراً في تسديد الديون مقابل دولار واحد يتلقاه من المساعدات.[144] وحسب ائتلاف يوبيلي 2000 فإن التنمية تدفع إلى الوراء مليارا من البشر. وبعد عشرات السنوات من التّقدم الاقتصادي المتواصل فإن أجزاء واسعة من العالم تعود إلى الفقر.[145] ففي سنة 1998 كان نصيب الأفقر 20 % من شعوب العالم يمثل نسبة 1.1 % المزدرية من الدخل العالمي، وانخفضت هذه النسبة من 1.4 % في سنة 1991 و2.3 % في سنة 1960. بالمقابل في سنة 1960 كان دخل الأغنى 20 % من شعوب العالم 30 مرة أكثر من دخل الأفقر 20 % من سكان العالم، وأمّا اليوم فأصبح دخل الأغنى 20 % يساوي 78 أضعاف دخل الأفقر 20 % حسب الأمم المتحدة.[146]

من الواضح أن الفقراء هم من يتألّم الأكثر من الظروف القاسية التي تنجم عن السياسات التي يفرضها صندوق النقد الدولي من خلال ما يسمى بـ«برامج التعديل البنيوية» للتحقق من تسديد الديون عندما تتأخر البلدان المدانة عن دفع خدمات الديون. تفرض هذه البرامج عدة إجراءات: تخفيض في النفقات الاجتماعية (تدعيم مواد الاستهلاك الأساسية والصحة والتعليم والسكن)، وزيادة في الضرائب وتخفيض العملة المحلية وتخفيض الاستهلاك وزيادة في صادرات مواد الخام بهدف الحصول على العملة الصعبة لتسديد فائدة الديون، وزيادة في استيراد مواد مصنعة أجنبية نتيجة شروط مربوطة بالقروض، وغلق أو تخصيص الشركات العامّة وتسريح معظم المشتغلين فيها، وتغيير القوانين المالية من أجل نزع العراقيل أمام دخول وخروج الرأسمال العالمي وكذلك القضاء على أي حد في ما يجوز للشركات والبنوك الأجنبية شراءه وكسبه وتشغيله. ومن الواضح أن هذا ليس إلاّ إعادة الاستعمار تحت غطاء الليبرالية الاقتصادية.

وأثبت السّجل التاريخي أيضاً أن الديون تسبب الحروب الداخلية في العالم الثالث كما تعمل على تفاقمها. فمن بين 25 دولة من دول العالم الثالث الأكثر مديونية 22 منها

ك يلاحظ سميث (Smith) ما يلي: «يمكن التحكّم في حجم فخ المديونية وامتصاص فائض إنتاج مجتمع ما، ولكن إذا سمح لنمو المديونية فإن سحر الربا المركّب سيجعلها لا تطاق. فإن ألف مليار دولار بنسبة 10 % سنويا من الربا المركّب ستصبح 117 ألف مليار دولار على مدى 50 سنة و13.78 مليون مليار دولار على مدى قرن من الزمن، أي 3.5 مليون دولار لكل رجل وامرأة وطفل في العالم الثالث. إن مديونيتهم أكبر بـ50 % من هذا الرقم، ورباها المركّب تكاثر بضعفين هذه النسبة، أي أن المديونية تزايدت بـ20 % سنويا بين 1973 و1993، من 100 مليار دولار إلى 1.5 ألف مليار دولار. من أصل 1500 مليار دولار هناك 400 مليار دولار فقط من المال الحقيقي المقترض، أما الباقي فهو يتكوّن من الربا المركّب. وإذا استمرت مديونية العالم الثالث بربا بنسبة 20 % فإن قيمة المديونية ستصل إلى 117 ألف مليار دولار في ظرف 80 سنة و13.78 مليون مليار دولار في ظرف 34 سنة.»
راجع: J. W. Smith, *The World's Wasted Wealth 2*, Institute for Economic Democracy, 1994, p.143

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

تشهد نزاعات.[147] ومن بين 65 بلداً من بلدان العالم الثالث التي تعرف نزاعات 51 منها تئن تحت وطأة الديون ومن بينها 50 دولة تخضع لقروض صندوق النقد الدولي ولـ«برامج التعديل الهيكلي» التي يخططها.[148] ومن بين 32 دولة ممزقة بالحروب من دول العالم الثالث، 20 منها تحمل ثقل ديون ضخمة.[149] وعندما تسقط الدول في الفقر نتيجة الديون، التي غالباً ما تسبّب فيها عسكريّون سابقون مدعمون من الغرب، يكون عادة ردّ فعل الشعوب اللّجوء إلى الاحتجاج الاجتماعي والسياسي وإلى العنف. وعندما تتدهور الأوضاع إلى حروب داخلية تزيد الأنظمة من نفقاتها العسكرية من أجل البقاء في السّلطة وتطلب المزيد من القروض وتعيد هيكلة اقتصادها لتجعله موافقاً لأوامر صندوق النقد الدولي الشرسة، وبهذا تزداد الفوارق الاجتماعية وتبقى الشعوب في فقر وتبعية متزايدين. وهكذا تستمرّ حلقة الحرب والدّيون.

إنه لمن المدهش أن نرى أن صندوق النقد الدولي، «البوليس العالمي لإرادة المقرضين الغربيين»، يفرض تخفيضات قاسية للنفقات الاجتماعية على أمور حيوية مثل المواد الغذائية الأساسية والسكن والصحة والتعليم بدلاً من النفقات العسكرية. إنّه واضح أن المستفيدين الوحيدين من هذه الحلقة المدمّرة من الحروب والمديونية هي الشركات المتعددة الجنسيات، والشركات والبنوك والحكومات الغربية، وكذلك النخب العسكرية والمدنية المحلية التي تراقب هذا الوضع الاستعماري الجديد وتضفي عليه الشرعية وتستفيد منه. فبعبارات أخرى، من الواضح أن النخب العسكرية المحلية لا تتصرف كحامية لشعوبها ومواردها وسيادتها ولكنها تتصرف في الواقع كالذراع المسلّح الذي يسهّل التغلغل الغربي وسيطرته على البلاد وكمرتزقة موجة عولمية جديدة للمستوطنين والناهبين المتستّرين تحت غطاء الليبرالية الاقتصادية والعولمة.

2.3.5. حالة الجزائر

إن حلقة العسكرة والقمع والمديونية في الجزائر ترجع إلى منتصف الثمانينات عندما بدأت تتراكم الضغوط الناجمة عن ارتفاع الديون والنفقات العسكرية والفوارق الاجتماعية. وارتفعت الديون الخارجية للجزائر من أقل من 2 مليار دولار في أوائل الستينات إلى 19.4 مليار دولار في سنة 1980 ثم وصلت إلى 24.6 مليار دولار سنة 1987 حيث ارتفعت نسبة خدمة الديون إلى 54 % من مجموع العائدات الخارجية. وهذه القيمة لا تحتوي على الديون التي ترتّبت عن شراء الأسلحة والخدمات العسكرية من الاتحاد السوفيَتي والتي وصلت إلى أكثر من 4 مليار دولار في أواخر الثمانينات. وأدّى انخفاض سعر البترول وقيمة الدولار في منتصف الثمانينات إلى تخصيص زيادة كبيرة من عائدات

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

الصادرات (98 % منها تأتي من بيع البترول والغاز) لخدمة المديونية. وخفّضت الواردات والميزانية بطريقة كارثية مما أدّى إلى زيادة في البطالة وارتفاع حاد لنسبة التضخّم المالي ونقص في الموارد وانخفاض هائل في مستوى المعيشة. وفي أكتوبر 1988 انفجّرت حوادث الاحتجاج في المدن الجزائرية الكبرى وخاصة في الأحياء المحرومة. فتدخّل الجيش وقمع المتظاهرين بوحشية عديمة النظير.

أدّت عملية إدخال الديموقراطية إلى تهدئة الوضع لزمن قصير ولكن عندما نجحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية قام الجيش بانقلاب عسكري في يناير 1992 وأعلن حربا شاملة على الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقاعدتها الاجتماعية وهكذا دخلت الجزائر في حلقة ثانية من العسكرة والقمع والمديونية.

غداة الانقلاب العسكري سارعت فرنسا وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعدة دول تابعة للاتحاد الأوروبي إلى تقديم القروض للطغمة العسكرية لشراء الأسلحة وتحديث أدواتها القمعية بوسائل عصرية وتكنولوجية التحكّم السياسي وكذلك تجنيد وتدريب قوات الأمن على نطاق واسع. ولم تمض عدة أسابيع على الانقلاب حتى حصلت الطغمة على 1.5 مليار دولار من هذه القروض الشنيعة.[150] وارتفعت قيمة هذه القروض الشنيعة المتعددة الأطراف إلى 5 مليار دولار سنة 1994.[151]

وأدهش تدفق هذه القروض الشنيعة معظم الجزائريين. ولا يعلم الكثير أن جزء معتبرا من هذه القروض هي قروض على شرط شراء أسلحة ومواد من المقرضين. فمثلا لم تبدأ بريطانيا تقديم القروض إلى الجزائر (166 مليون جنيها) إلا بعد إلغاء الانتخابات الديموقراطية على شكل قروض من أجل شراء أسلحة وعتاد بريطانيا فقط.[152] وربطت كذلك فرنسا قروضها بشرط شراء حصري للأسلحة والمواد المصنعة الفرنسية كما فعلته مع نظام رواندا قبل أن يشن حملته لإبادة الطائفة التوتسية جماعياً.[153] وفي الحقيقة فإن هذه القروض الشنيعة التي قدمت للطغمة الجزائرية ليس فيها ما يدعو إلى الدهشة لأنها تثبت الملاحظة التجريبية أن «الدول التي تمارس التعذيب هي كذلك أساسا نفس الدول التي تستلم أكبر مساعدات خارجية بالنسبة للساكن الواحد قبل بداية القمع، أو هي الأنظمة العسكرية التي تتلقى تدريبا في مجال الحرب المضادة للثورة، أو هي أنظمة ذات طبقة عاملة تنظيمها ضعيف وذات مستويات عالية للاستثمار الأجنبي المباشر.»[154]

فبينما سدّد النظام 8.9 مليار دولار خدمة للديون سنة 1993 – وهذه القيمة شكلت 82 % من مجموع عائدات الصادرات الجزائرية لتلك السّنة – فإن إعادة هيكلة المديونية في فترة 1993-1994 والقروض الجديدة التي صاحبت فرض برنامج إعادة

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

الهيكلة لصندوق النقد الدولي والضخّ المتزايد للبترول خفّضت خدمة الديون المسددة سنويا إلى معدل 5 إلى 6 مليار دولار منذ ذلك الحين (حوالي 40 % من عائدات الصادرات). ولكن الديون الخارجية تزايدت تدريجيا من 26 مليار دولار في بداية الانقلاب (سنة 1992) إلى 34 مليار دولار في سنة 1998، إذا استثنينا الديون العسكرية القائمة التي تقدر بحوالي 4 إلى 6 مليار دولار.[155]

لم يكن تفاقم ثقل الديون هو الثمن الاقتصادي الوحيد لهذه الحلقة الثانية من العسكرة والقمع. وبافتراض انخفاض 0.8 % من مجموع الدخل المحلّي للجزائر لمدّة 8 سنوات، قدّر طسطاس ثمن الصراع بـ37 مليار دولار بينما قدّره بوتفليقة بـ20 مليار دولاراً.[156] وفي الفقرة 2.4 قدّرت النفقات العسكرية بين 1992 و2000 لخدمة أهداف الحرب بـ8.8 مليار دولار.

وكانت العسكرة وسيلة مباشرة لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري بالقوّة بحيث أدّت إلى التّفكيك القسري للشركات العامة والاستحواذ عليها من طرف الأقلية العسكرية وشركائها الناهبين، كما سهّلت أيضاً نهب موارد الجزائر من طرف الشركات المتعددة الجنسيات. هذه الآثار التي يصعب تقديرها لم تلق الاهتمام الذي تستحق.

وفي إشارةً إلى برنامج إعادة الهيكلة لصندوق النقد الدولي الذي فرض بعد إعادة هيكلة الديون في 1993–1994 قال الاقتصادي بلامي ما يلي:

> تهدف القوانين الاقتصادية والمالية والنقدية الجديدة إلى التصديق على تحرير ليبراليّ همجي وعنيف على المجتمع، وإلى تبييض سرقات هائلة وإلى البيع الرخيص للموارد الوطنية للشركات المتعددة الجنسيات العديمة الذمّة. وعرضت جل تلك القوانين بين 1992 و1996 على أعضاء المجلس الوطني الانتقالي (CNT) وهم بدون استثناء أشخاص عينهم العسكريّون ولم ينتخبهم الشعب. هل كان من الصدفة أن تلك القوانين صودق عليها عندما كان البلد غارقاً تحت أمواج الرعب؟ في وقت لم توجد فيه أي مؤسسة منتخبة للقيام بتلك القرارات؟ في وقت كانت فيه مرئيّة سّلطة الجيش القهرية في أوجها وإمكانية الاحتجاج الاجتماعي في حدّها الأدنى؟ هناك مثل جزائري يقول: «الصدفة هي إرادة الآخرين.»[157]

فالجزائريون يشكّون بحق في الزعم «الاقتصادي» و«التنموي» لصندوق النقد الدولي. فمن جهة إنه يفرض خفض النفقات الاجتماعية (على دعم المواد الغذائية الأساسية والصحة والتعليم والسكن) التي هبطت من 12 % من مجموع الدخل المحلّي في سنة 1998 إلى 9 % في التسعينات،[158] وتسريح 800 ألف عامل رغم نسبة البطالة التي تبلغ 30 %. ومن جهة أخرى إنه يوافق على تمويل اقتناء واسع للأسلحة، وتكوين

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

وتدريب فرقة جيش مهني جديدة تحتوي على 60 ألف شخص و500 ألف من رجال المليشيات الذين يتقاضون بين 2 و3 أضعاف الراتب الأدنى القانوني.[159]

كما استعمل العنف كأداة مناسبة لخوصصة قطاعات عامة رئيسية (صناعات المواد الغذائية، الأدوية، مواد البناء، النقل، الصناعات الإلكترونية). يلاحظ بلامي أن «"الحصيلة الاقتصادية" للهجمات بالقنابل على الشركات العامة تتمثل في غلق المصانع وتسريح مئات الآلاف من العمال بدون دفع أي ثمن سياسي لأن اللوم يحوّل إلى الجماعات المسلحة الشبحية مثل الجماعة الإسلامية المسلحة.»[160] فعلى سبيل المثال وإشارةً إلى الهجمات ضد مصانع الأدوية يقول الخبير في الفساد كرابدجي أن «اللوبيات التي تريد من الجزائر مواصلة استيراد الأدوية عوض صناعتها هي التي تكون ربما وراء هذه الهجمات.» إن زعزعة الاستقرار من خلال العنف الذي يسهل نسبه إلى الإرهاب ليس هو السلاح الوحيد المستعمل من طرف أولئك الذين يسعون إلى جعل الجزائر عبارة عن وكالات تجارية ضخمة.[161] ولقد كتب الكثير عن ارتكاب المجازر من أجل «إعادة ملْكيّة واسعة للأراضي عن طريق تفكيك الضيعات التعاونية التي أنشأت بعد الاستقلال أو [...] تفريغ الأراضي من أصحابها من أجل المضاربة العقارية للأراضي الحضرية.»[162]

إن العسكرة مرتبطة بِتفكيك الشركات العامة ثم الاستيلاء عليها من طرف الأقلية العسكرية وشركائها الناهبين لأن الذين يتحكمون في العنف المؤسساتي هم أنفسهم الذين يستفيدون من معظم عمليات الخوصصة المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي. ويلاحظ حجاج ما يلي:

> إن عمليات الخوصصة المتوحشة للاقتصاد تحت قيادة صندوق النقد الدولي عوضّت قبل كل شيء احتكار الدولة المربح باحتكار مافيا جديدة اقتسمت بينها سوق الواردات – حوالي 10 مليار دولار سنويا. وثقل عضو المافيا يتناسب مع الحماية التي يكتسبها داخل السلطة، وللتعرف على قطاعات الفساد المحتملة يكفي جرد ميزانيات الدولة أو القروض التي تقدمها بنوك الدولة (التي تنتظر إصلاحات أو خوصصة تسييرها) في ميادين مختلفة: الصحة والمنتجات الزراعية والتجهيزات والبنية التحتية والصناعة والدفاع الوطني.[163]

و أورد حجاج أسماء الجنرالات غنيم وبوحجة ووزير الداخلية بن منصور وقائد الأركان العامة الجنرال العماري لتورطهم مباشرة ومن خلال أقارب مدنيين أو مكلفين أو شركاء في استيراد الأدوية.[164] وحسب تصريحات عضو البرلمان السويسري جون زيقلر (Jean Ziegler) فإن:

شوارع بأكملها يمتلكها الآن جنرالات ومُدَراء شركات بتروكيمياوية عامة في جنيف، وهذا من خلال شركات عقاريّة برأسمال مشترك. وفي بارن يتولى جنرال – عبد المالك قنايزية – إدارة السفارة. إنه يراقب عن كثب عملية التحويلات المالية. وقامت إدارة الشؤون السويسرية بتقديم إنذارات إلى بعض الدبلوماسيين الجزائريين: إنهم يقضون وقتهم في تأسيس شركات واجهية في الشتنشطاين. وليس هذا عمل دبلوماسي على وجه التحديد.[165]

والجنرال مدين، رئيس مديرية الاستخبارات والأمن (DRS)، يملك أسهما ضخمة في شركات التنقيب عن الذهب والبترول، ونجله الأكبر يمثل العملاق الصناعي الجنوب الكوري دايوو في الجزائر (Daewoo).[166] والجنرال العربي بلخير تحصل بطريقة غير قانونية على مئات الملايين من الدولارات من الدخل المنتظم من شركات أنابيب الغاز الإيطالية ومن عمولات تلقاها من مشروع سيارات فيات (Fiat) الذي لم ينجز عندما كان أمينا عاما للرئاسة،[167] وله كذلك أملاك عقارية في سويسرا وفرنسا والمغرب وفنزويلا.[168] وأمّا الجنرال خالد نزّار فإنه يملك ممتلكات عقارية واسعة وأملاك متنوعة في الجزائر العاصمة وباتنة وقسنطينة، وأما ابنه فإنه يملك أسهما كبيرة في استيراد مواد فلاحية.[169] والجنرال بتشين وهو مسؤول سابق عن المخابرات قد استحوذ بطريقة غير قانونية على أراض ومصانع للمواد الغذائية وصحف في الجزائر ويملك أراض وممتلكات عقارية في فرنسا وسويسرا وتونس وسوريا.[170] والجنرالات عبد الحميد جوادي ولكحل عياط وعبد المجيد الشريف يحتكرون شركات الأمن الخاص لمراقبة آبار النفط.[171]

وفي أبريل 1999 نشرت المجلة الاقتصادية التحديات (Challenges) نتائج استقصاء حول «المليارديرات الجزائريين [...] ورجال الأعمال الذين كنزوا مليارات من الفرنكات الفرنسية على الأرجح باستغلال "روابطهم" الوثيقة مع القيادة العسكرية ومصالح أمن البلاد.»[172] وتقدّر ثرواتهم المستودعة خارج الجزائر بـ200 مليار فرنكا فرنسيا (40 مليار دولارا).[173]

وفي سنة 1990 صرح الاقتصادي ورئيس الوزراء السابق عبد الحميد الإبراهيمي أنّ عسكريين فاسدين ومسؤولين مدنيين اختلسوا قيمة تقدر بـ26 مليار دولارا من الخزينة الوطنية في السبعينات والثمانينات. وقدّر زروالي قيمة الأموال التي تغذي شبكات الفساد بـ10 إلى 15 % من مجموع الواردات وهذه النسبة تعادل 850 مليون إلى 1.3 مليار دولار سنة 1992.[174] وقدّر الإبراهيمي قيمة الاختلاسات لسنة 1997 بـ1.5 إلى 2 مليار دولار.[175]

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

وموازاة مع تفكيك الشركات العامة والاستيلاء عليها من طرف العسكريين شهدت الجزائر تكاثرا متوحشا لشركات الاستيراد. توجد الآن 40 ألف شركة للاستيراد – معظمها ظهر إلى الوجود بعد الانقلاب العسكري لينار 1992 – مقابل 400 شركة تصدير، وهذا الوضع يعني عكس جهود العشريتين السابقتين من التصنيع وتفاقم التبعية الاقتصادية الخارجية.[176] وهذا التحوّل المفروض من طرف صندوق النقد الدولي والمدعّم من طرف العسكريين هو ضرر جسيم آخر ألحق بحاضر ومستقبل السّيادة الاقتصادية، لأنّه وعن طريق بناء وسائل الإنتاج فقط، عوض إنفاق الأموال المقروضة على الاستهلاك، تستطيع الجزائر أن تأمل في الاكتفاء الذاتي وبناء سوق اقتصاد داخلية والحصول على المساواة في التجارة العالمية.[ل] ولم يكن فرض هذه السياسة من طرف صندوق النقد الدولي وتطبيقها من طرف الطغمة العسكرية وليد الصدفة لأنّه كما شرح سميث (Smith):

> الأغنياء يبيعون مواد للاستهلاك لا وسائل للإنتاج. وهذا يبقي الاحتكار على وسائل الإنتاج ويضمن سوقا متواصلا للمُنتَج. وهذا التحكّم في وسائل الإنتاج يدخل ضمن استراتيجية عملية مركنتيلية. والتحكّم يستوجب في معظم الأحيان قوة عسكرية.[177]

وأخيرا وليس آخرا فإن العسكرة والقمع قد سهلا قدوما لا مثيل له من الشركات المتعددة الجنسيات التي جذبتها توقعات أرباح كبيرة وسهلة والتشريع الذي فرضه صندوق النقد الدولي ونفّذه العسكريّون والذي يزيل تحديد دخول وخروج الرأسمال الدولي ويزيل العراقيل أمام ما يمكن للشركات الأجنبية والبنوك بيعه وامتلاكه والاشتغال فيه. وركزت معظم الشركات التي قدمت إلى الجزائر بعد الانقلاب العسكري على قطاع المحروقات (التنقيب، الحفر، الاستخراج، التكرير، التوزيع، إلخ) والنشاطات المحيطة بها (الأمن، المراقبة، النقل، البتروكيمياء، الهندسة المدنية، البنية التحتية، الخدمات، الخ). وقدوم شركات متعددة الجنسيات عملاقة في مجال البترول والغاز يخدم جنرالات الجزائر بحيث يضمن لهم دخلا زائدا لتمويل برنامج العسكرة والقمع، ولأنّ تلك الشركات تمارس نفوذاً على السياسات الخارجية للدول الغربية من أجل اكتساب تأييد النظام العسكري الذي يسهل

[ل] يوضّح سميث (Smith) كيف تبقي هذه السياسة على التبعية والفقر قائلا : «إذا أنفق مجتمع ما 100 دولار لصناعة منتوج ما داخل حدوده، فإن المال المستعمل لشراء المواد واليد العاملة وتكاليف أخرى ينتقل عبر الاقتصاد عندما ينفق كل قابض ماله. ونتيجة لهذا الأثر المضاعف فقيمة 100 دولار من الإنتاج الأولي قد تضيف عدة مئات الدولارات إلى الدخل الإجمالي القومي لذلك البلد. وإذا أُنفِق المال في بلد آخر، فإن انتقال ذلك المال يكون داخل البلد المصدّر. هذا هو سبب غناء البلد المصنّع الذي يصدّر المصنوعات ويستورد المواد الخام، وسبب فقر البلد المتخلف الذي يستورد المصنوعات ويصدّر المواد الخام.» راجع:

J. W. Smith, *The World's Wasted Wealth 2*, Institute for Economic Democracy, 1994, p.127

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

ويحمي نهبها لخيرات الجزائر بالمقابل. ويشرح واوترز (Wouters) هذه الصلة التكافلية كالتالي:

> استثمرت شركات المحروقات الغربية الضخمة ملايين الدولارات في الجزائر من أجل استخراج احتياط البلاد الغني من الغاز والبترول. ولكن هذه العمليات المحروسة بصفة مكثفة تجري في عمق الصحراء بعيدا عن القرى المحيطة بالجزائر العاصمة أين اغتيل الآلاف من الأشخاص الأبرياء. ولأن التمرد الإسلامي لم يوقف بعد تدفق البترول والمال فإن مسالة تدفّق الدّم الجزائري لا تهمّ الغرب.[178]

وفي تعليقها عن مجزرة بن طلحة التي اقترفها الجيش في سبتمبر 1997، كتبت جريدة القاردين البريطانية (The Guardian):

> إن التغّلغل الغربي في اقتصاد الجزائر لا يزال حاسما لبقاء الحكومة رغم السجل المأسوي لحقوق الإنسان للبلد. إن شركات البتروكيميائية الغربية هي العمود الفقري للاقتصاد. وAgip وBP وElf وExxon وMobil وArco وAnadarko وTotal هم اللاعبون الكبار. وتحتل الجزائر المرتبة 14 في العالم بالنسبة لاحتياط البترول والمرتبة 5 بالنسبة لاحتياط الغاز الطبيعي.[179]

ولم تندد هذه الشركات المتعددة الجنسيات أبدا بالخروق الجسيمة لحقوق الإنسان التي يقوم بها شركائها العسكريون في الجزائر.[180] وبالفعل فإن الكثير منها تقدم دعما أمنيا وعسكريا معتبرا للنظام من خلال حماية المناطق الصناعية أو تقديم النصائح والتدريب لعساكر الجزائر والقوات شبه العسكرية في ما يخص الحرب المضادة للثورة، إما مباشرة عن طريق فروعها الأمنية الخاصة أو عن طريق غير مباشر كالتعاقد مع شركات الحرب المتعددة الجنسيات مثل ديفنس سيستمز ليميتد[م][181] وإكزكوتيف أوتكومز[ن][182] التي تحصل على نصيب من عائدات البترول. ووصف الأمين العام لمنظمة العفو الدولية بيار صاني (Pierre Sané) نشاطات هذه الشركات المتعددة الجنسيات بأنها «تضخ مالا ملوثاً بالدّم خارج بلدان تحكمها دكتاتوريات عسكريّة.»[183]

4.5. الكلفة الاجتماعية

إنّ الكلفة الاجتماعية لدورة العسكرة–القمع–المديونية وسياسات صندوق النقد الدولي المرتبطة بها والفساد الواسع الانتشار كلها أحدثت أضرارا جسيمة.

م Defence Systems Ltd.

ن Executive Outcomes.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

فمنذ انقلاب يناير 1992 سرّح أكثر من 800 ألف عامل وارتفعت البطالة من نسبة 19.7 % في عام 1990 إلى ما بين 35 و38 % في عام 2000.[184] وتعادل هذه النسبة نسبة البطالة التي سادت بعد الاستقلال (عام 1966) تقريبا. وتبلغ نسبة البطالة في بعض أحياء المدن الكبرى 50 %، أما في مناطق أخرى من البلاد مثل بلدية الجزية بولاية أم البواقي فبلغت 90 % عام 2000.[185] وعلى المستوى الوطني ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 1.1 مليون عام 1988 إلى 2.7 مليون عام 2000 من أصل مجموع السكان النشطين البالغ عددهم 7.757 مليون شخص عام 2000، وهذا يعني أن واحد من أصل ثلاثة جزائريين قادرين على الشغل هو اليوم بطال.[186] وتقل أعمار 80 % من العاطلين عن العمل عن 30 عام، و70 % لم يشتغلوا من قبل، وثلثهم حاصل على تعليم ثانوي أو جامعي أو مهني، وربعهم حصل على التعليم الابتدائي فقط، وواحد من أصل 13 منهم لم يتلقى أي تعليم.[187] كما يوجد 100 ألف خريج جامعي عاطل عن العمل.[188] ويُضاف كل عام 250 ألف شخص إلى جُموع الباحثين عن العمل، في الحين الذي يتم فيه إنشاء 40 ألف منصب جديد للشغل فقط.[189] وانخفض عرض مناصب الشغل من 140 ألف في عام 1985 إلى أقل من 40 ألف في عام 1995.[190]

تفاقم البطالة هذا يقابله من جهة أخرى تجنيد أكثر من 500 ألف من رجال الميليشيات بمباركة صندوق النقد الدولي، وهذه سياسة إجرامية واضحة لإفقار وعسكرة المجتمع.[191] هذا الوضع يقابله أيضا تزايد في عدد الأطفال الذين يُستخدمون في ظروف مأسوية تشبه العبودية، ويقدّر عدد الأطفال الجزائريين والمراهقين (ما بين 6 و17 سنة) الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية بـ1.36 مليون طفل.[192]

وأدّى تحويل الموارد لأهداف العسكرة والبطالة وسياسات صندوق النقد الدولي إلى اتساع رقعة الفقر. وتعترف الأرقام الرسمية بأن 13 إلى 14 مليون جزائريا على الأقل يعيشون تحت خط الفقر – بمعنى أن دخلهم اليومي أقل من 1.07 دولار طبقاً لتعريف الهيئات الدولية – أما في الواقع فإن العدد الحقيقي للفقراء يفوق العدد الرسمي بكثير.[193] ويعني العدد الرسمي أن جزائريا من أصل اثنين يعيش في الفقر لأن عدد السّكان كان 30.6 مليون نسمة عام 2000. وقد تزايد عدد الفقراء ثلاثة أضعاف منذ الانقلاب العسكري،[194] حتى أن وزير التضامن نفسه اعترف بأن «الطبقة الوسطى الاجتماعية قد سحقت تماماً.»[195]

ولقد انخفض دخل الجزائريين انخفاضا شديدا إذ يحصل 33 % من العمال على مرتب شهري بأقل من 6000 دينار جزائري (حوالي 90 دولار) وتشكل هذه القيمة المرتب

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

الأدنى قانونياً.[196] وأقصى منحة اجتماعية تستطيع أسرة الحصول عليها تبلغ 1200 دينار جزائري (18 دولار) في الشهر بِغَضِّ النظر عن عدد الأطفال لديها.[197] و1145 بلدية من مجموع بلديات الجزائر البالغ عددها 1541 تنفق أقل من 200 دينار جزائري (3 دولارات) للفرد الواحد سنويا.[198] وانخفضت القيمة الشرائية للأجور بنسبة 45 % ما بين 1986 و1994، ولا تزال تتضاءل باستمرار منذ 1994.[199] و48.1 % من العائلات الجزائرية هي الآن أكثر مديونية مما كانت عليه سنة 1993،[200] ويعيش ثلاثة ملايين من الجزائريين (حوالي 10 % من السكان) بواسطة قروض مقابل ضمانات أو رهون.[201] و1200 بلدية من أصل 1541 (وهو مجموع بلديات الجزائر) هي في حالة إفلاس.[202]

وأدت العسكرة وسياسة صندوق النقد الدولي إلى إجبار الجزائريين على خفض استهلاكهم إذ وتقدّر نسبة الجزائريين الذين خفضوا من استهلاكهم ما بين 1993 و1997 بـ42 %، وترسخت هذه الظاهرة منذ ذلك الوقت.[203] وتنفق الأسر حوالي 60 % من دخلها على الأكل وحوالي 25 % على الملابس والنقل.[204] ولا يكفي ما تبقى لتسديد الفواتير المختلفة ونفقات التعليم والصّحة. كما أن هناك نسبة كبيرة من الجزائريين هي اليوم غير قادرة على تسديد الفواتير المختلفة، وتقدّر ديون الأسر المتعلقة بنفقات الصحة والتعليم بـ12 %.[205] وخفّض 56 % من الأسر من استهلاك البروتينات والسكر والزيوت والخضر والفواكه[206] حتى أصبح أكثر من مليون طفل يعانون من سوء التغذية و100 ألف منهم يعانون من هذا الحرمان عناء شديدا، وخُمُس الأسر الجزائرية تستهلك أقل من المستوى الأدنى اليومي المطلوب من الوحدات الحرارية.[207] و45 % من النساء في سنّ الإنجاب يعانين من فقر الدم (الأنيميا) نتيجة النقائص الغذائية (وخاصة نقص الحديد)، وارتفعت نسبة نقصان الوزن لدى المواليد الجدد ولدى الأطفال تحت الخامسة من العمر من 4 % سنة 1992 إلى 9 % سنة 1995.[208] فالجزائر ذلك البلد الذي يحتل المرتبة الرابعة عشر بين كبار مصدّري البترول والمرتبة الخامسة بين كبار مصدّري الغاز يجني 20 مليار دولار سنويا من صادرات النفط والغاز، أصبح العديد من مواطنيه يقتات اليوم من المزابل والبعض الآخر يموت جوعاً.[209]

إن تحويل الموارد من المجتمع إلى تمويل القمع قد أثّر سلبيا على صحة الجزائريين بطرق أخرى. فانخفض عدد أَسِرّة المستشفيات بالنسبة للساكن بنسبة 23 % بين 1987 و1996 بينما ازداد عدد السكان في نفس الفترة بمقدار 17 %.[210] وفي نفس الفترة انخفضت أيام الاستشفاء بنسبة 28 % وانخفضت كذلك نسبة القبول في المستشفيات بـ23 %،[211] إضافة إلى انخفاض الزيارات ومعدل مدة الاستشفاء.[212] ووقع تدهور خطير

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

في نوعية الخدمات الصحية والبنية التحتية والتجهيزات الطبية[213] إذ أصبح اليوم في الجزائر عسكري واحد لكل 124 ساكن، وعضو واحد في القوات المسلحة (عسكري أو شرطي أو ميليشي) لكل 39 ساكن، بينما يوجد طبيب واحد لكل 1200 مواطنا. وتعاني المستشفيات من نقص حادّ في مختلف الأدوية (مقاوم الجراثيم، مقاومات الألم، المصل، الأنسولين، مهدآت الأعصاب، القسطر، لقاح، دواء، الخ) حتى أصبح يُطلب من المرضى في بعض المستشفيات إحضار الأدوية الخاصة بهم قبل الدخول إلى المستشفى.[214] وانخفض استيراد الأدوية باستمرار بـ40 % من 18.7 دولارا للشخص خلال 1994-1995 إلى 11.2 دولارا للشخص خلال 1996-1997.[215] أمّا أسعار الأدوية فإنها ارتفعت بطريقة مذهلة بحيث قدّر معدل سعر الوصفة الطبية بـ2000 دينارا (30 دولارا) علماً أن هذا المبلغ يمثل ثلث الراتب الأدنى القانوني.[216]

وكان لهذا التدهور آثار وخيمة على صّحة المواطنين حيث بلغت النسبة المرَضية الوطنية 19.6 %، أي أن كل فرد من أصل خمسة جزائريين يشكو من مرض.[217] ووجد أن 20 % من المرضى الجزائريين لم يحصلوا على علاج طبيّ،[218] ويموت الجزائريون من أمراض بسيطة بسبب نقص العلاج الطبّي.[219] وارتفع عدد الموتى في الطب المختص بـ27 % ما بين 1989 و1996.[220] وفي نفس الفترة ارتفع عدد الموتى في وحدات طب الأطفال بنسبة 50 %،[221] وازدادت وفيات الأطفال بحيث ارتفعت من 54.9 وفيّة لكل 1000 ساكن في عام 1995 إلى 56.6 وفيّة لكل 1000 ساكن في عام 1997، وتفوق هذه النسبة بعشرة أضعاف المعدل الأوروبي.[222] وارتفعت كذلك وفيات النساء الحوامل بحيث بلغت 1.4 حالة وفاة لكل 1000 ولادة عام 2000، أي بما يقارب عشرين مرة المعدل الأوروبي.[223] ويشير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي استنادا إلى مصادر من وزارة الصّحة أن الأمراض التالية، والتي كانت سابقا إمّا في تقهقر أو تم القضاء عليها تماما قبل 1991، هي الآن في ارتفاع مستمر: حمّى التيفوئيد، مرض السّل، الكَلَبْ، البُرداء، الحَصبة، داء الخناق الغشائي، الزحار، التهاب السّحايا، الزونوز الخ؛ (راجع التقرير للمزيد من الإحصائيات).[224]

وقد أنفق الجنرالات 8.813 مليار دولار منذ الانقلاب العسكري في حربهم ضد المجتمع في الوقت الذي تحتاج فيه الجزائر إلى 4.623 مليون وحدة سكنية.[225] علماً أن أكثر من نصف مساكن الجزائر بُنِيَ قبل الاستقلال وهي توجد اليوم في حالة تلف متقدمة.[226] ونصف المساكن الجزائرية تقريبا لا يرقى إلى مستوى المعايير القانونية: فمثلا 54.9 % من المنازل لا تحتوي على مطابخ و18.6 % منها لا تحتوي على مراحيض

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

و15.4 % منها خالية من الكهرباء ومليون منزل لا يصله الماء و34 % منها ليست متصلة بنظام مجاري المياه.[227] أما في المناطق الريفية فإن 54 % من المساكن لا يصلها الماء وفي بعض المناطق فإن 90 % منها لا يصلها ماء أو كهرباء أو مجاري المياه.[228] ويعيش الجزائريون في ظروف مكتظة فالمعدل الوطني لعمارة البيوت يصل إلى 7.18 شخص لكل بيت إذ يفوق هذا الرقم المعيار العالمي (الذي حدّد بـ5) ومعدل حجم الأسر البالغ 6.6 شخص.[229] وهناك 1.5 مليون طلب للسكن الاجتماعي ولكن الحكومة لا تستطيع سوى توفير 40 ألف إلى 50 ألف سكن سنويا.[230] ورغم هذا فإنه يوجد مليون بيت شاغر إذ شراءها أو تأجيرها فوق إمكانيات المواطنين الذين يزدادون فقرا يوماً بعد يوم.[231] وتعتبر الأزمة السكنية الخانقة بمثابة قنبلة اجتماعية على أُهبة الانفجار إذ يوجد في الجزائر 6 ملايين من العزاب في سنّ تزيد عن 19.[232] ونتيجة لهذه الأوضاع فإن المجتمع الجزائري يوجد تحت ضغط لا يكاد يحتمل حيث ارتفع خلال التسعينات مُعَدّل سّن الزواج بطريقة مذهلة بحيث ازداد من 27.7 سنة عام 1987 إلى 31.3 سنة عام 1998 بالنسبة للرجال، ومن 23.7 سنة عام 1987 إلى 27.6 سنة عام 1998 بالنسبة للنساء.[233] أمّا خلال عام 2000 فقد قدر مُعَدّل سّن الزواج بين 33 و34 سنة بالنسبة للرجال وما بين 29 و30 بالنسبة للنساء.[234]

وهناك قطاع حيوي آخر تأثر سلبا من جرّاء الاستيلاء على الموارد الوطنية وتوظيفها في الحرب ألا وهو قطاع التربية بحيث على عكس النفقات العسكرية التي ارتفعت باستمرار سنويا منذ 1992، فإن ميزانية التعليم خُفضت باستمرار. فعلى سبيل المثال انخفضت من 29.7 % من مجموع ميزانية الدولة سنة 1990 إلى 17.39 % سنة 1997.[235] وبين 1987 و1997 انخفضت نفقات التجهيز في قطاع التعليم بنسبة 63 % من ميزانية الدولة للتجهيز.[236] وإذا كانت الجزائر تحت الحكم العسكري تعد عسكري واحد لكل 124 ساكن، وعضو واحد في القوات المسلحة (عسكري أو رجل بوليس أو ميليشي) لكل 39 ساكن، فإنها لا تعد سوى مدرس واحد لكل 180 ساكن، ومدرس جامعي لكل 2200 ساكن، وإماما واحدا لكل 4200 ساكن.[237] وفقدت مهن التربية والتعليم من قيمتها الاجتماعية مع اكتساح الفقر لسلك الأساتذة والمدرسين.[238] ووقعت هجرة قوية لمدرسي الجامعات إلى الخارج وتدهورت نوعية التعليم (70 % من المعلمين في الطور الابتدائي والمتوسط والثانوي لا يملكون حتى شهادة البكالوريا).[239] وفي سنة 1999 بلغت نسبة الرسوب بعد طور التعليم الإجباري 62 %، و75 % لدى نهاية التعليم الثانوي و75.27 % في امتحان شهادة البكالوريا.[240] أما النسبة المئوية للخسارة

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

التعليمية (رسوب أو تخلي) بين المرحلة الابتدائية والجامعية فقد بلغت 95 %.[241] ويغادر كلّ عام ما بين 500 ألف و560 ألف تلميذ وتلميذة النظام الدراسي نتيجة الفصل أو التخلي لعدم قدرة الأولياء على دفع النفقات المطلوبة.[242] ووصفت هذه الظاهرة بعودة الأمية لأنّ نسبة معتبرة من مغادري المدارس تفتقد إلى الكفاءات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب. وبلغت نسبة الأمية بين السكان فوق سن العاشرة 31.7 % (26.65 % بين الذكور و40.27 % بين الإناث.[243]

إنّ عائدات العسكرة وسياسات صندوق النقد الدولي المتداولة هنا قد أدّت إلى ظهور أو تفاقم العديد من الأمراض الاجتماعية الخطيرة.

فأصبحت الأسرة كوحدة اجتماعية تواجه ضغوطا شديدة من جرّاء فقدان عائلها (كنتيجة الاغتيالات والسجن والنفي) ونُزوح السّكان الناتج عن الحرب وجو الرّعب والشبهة والبطالة ونقص السّكن أو الإفقار المفروضين من طرف الجيش. وبلغت حالات الطلاق في الخمس سنوات بين 1994 و1999، 144771 حالة أي ما يعادل نفس حالات الطلاق لعشر سنوات في السبعينات.[244] وارتفع العنف داخل الأسر كما قلّ التضامن العائلي، وضعف كذلك التضامن الاجتماعي وزادت الأنانية. وانتشرت مظاهر التسوّل والجرائم الاجتماعية والعنف الاجتماعي. وتفاقمت الانقسامات والاستقطابات داخل المجتمع وخاصة على محاور الطبقية والثراء واللغة والجهوية، كما أدّى الفقر إلى العزلة الاجتماعية والإقصاء. أمّا صناعة الخوف واستغلاله من طرف الجيش فقد أسفرت عن انعدام الثقة بين أفراد المجتمع الواحد.

ولأن مثلث «الشغل والبيت والزوجة» صار حلما مستحيلا للملايين من النّاس فإنّ التسعينات شهدت انحلال القيم الأخلاقية وارتفاع نسبة الإجهاض والدعارة والجرائم الجنسية (اغتصاب النساء واللواط).[245] وارتفعت كذلك الأمراض المنقولة عبر الممارسات الجنسية. فتضاعفت على سبيل المثال حالات الزهري بين 1997 و1999.[246] وإذا كانت هناك في سنة 1985 حالة واحدة لمرض فقدان المناعة المكتسبة حسب الأرقام الرّسمية،[247] فإنها بلغت في 20 سبتمبر 2000، حسب الإحصائيات الرّسمية 468 حالة معلنة عنها، إضافة إلى إحصاء 1000 شخص ممن يحملون فيروس مرض فقدان المناعة المكتسبة،[248] فيما تشير إحصائيات منظمة الصحة العالمية لسنة 1999 إلى وجود ما بين 8 ألف و11 ألف حالة لمرض فقدان المناعة المكتسبة و730 ألف شخص معرّضين للإصابة بهذا المرض.[249]

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

إنّ تعاطي المخدرات ارتفع بطريقة معتبرة خلال التسعينات حيث وازدادت الكميات المصادرة من مختلف المخدرات أربع مرّات بين 1994 و1999.[250] كما انتشر تعاطي المخدّرات انتشارا رهيباً.[251] فمن بين 2800 قضية مخدرات أمام المحاكم سنة 1999 كان عدد المتهمين من البطالين 1371، والمتهمين من العسكر 448، والمتهمين ذوي الأعمال الحرة 387.[252] ولا يتجاوز عمر معظم الذين يتعاطون المخدّرات 25 سنة ونِصفهم أميّون.[253] ومن بين المخدّرات الأكثر انتشارا: الحشيش والراتنج والكوكايين والعقاقير النفسية والمحللات والهيروين.[254] كما عادت في نفس الوقت ومن جديد ظاهرة الإدمان على الخمر.[255]

إنّ المشاكل التي تطرّق إليها هذا البحث، بالإضافة إلى سعي العسكر في تهميش الإسلام ولو كمصدر أخلاقي وروحي، نتج عنها قنوط حاد دفع عدد متزايد من الجزائريين إلى الانتحار خلال التسعينات. إنّ عدد حالات الموت المصنّفة والمسجّلة تحت حالة انتحار (ويصغر هذا العدد عن العدد الحقيقي للانتحارات) قد ارتفع بشدة حادة. في سنة 1992 سجّلت 55 حالة انتحار و75 حالة محاولة انتحار بينما شهد السّداسي الأول من عام 1999 فقط 220 حالة انتحار، والسداسي الأول من عام 2000 329 حالة.[256] وبينما كانت معظم حالات الانتحار قبل 1992 تقترف من طرف الإناث (في معظم الأحيان لكونهن حملن خارج إطار الزواج) فإن النمط الجنسي للانتحار تغيّر بعد الانقلاب. في عام 1999 كانت نسبة الذكور الذين انتحروا 78.8 بالمائة،[257] 64.9 % منهم تتراوح أعمارهم بين 18 و40 سنة و65.6 % منهم كانوا بطالين.[258] ولقد لوحظ أن الانتحارات زادت بحدة سنة 1994 عندما دخل برنامج إعادة الهيكلة الذي فرضه صندوق النقد الدولي حيز التنفيذ وسجلت من خلاله تسريحات واسعة النطاق للعمال.[259]

6. خلاصة

بعد استعراض وضعية حقوق الإنسان المزرية في الجزائر تطرق هذا البحث إلى طبيعة أسلحة التعذيب الكهربائية المستعملة ضد المساجين السياسيين الجزائريين، كما ناقش تحويلات تكنولوجية التحكّم السياسي على المستوى العالمي وكذلك واردات الجزائر لقضبان الصعق الكهربائي. وقد أظهرت الدراسة أن شركات أمريكية وفرنسية وبريطانية وإيطالية وألمانية تزوّد الطغمة العسكرية بالوسائل التكنولوجية للتحكّم السياسي من أجل قمع المعارضة وإرهاب المجتمع الجزائري ككل.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

وبعد استعراض الأنماط الإجمالية في مبيعات الأسلحة حلّل هذا المقال حجم النفقات العسكرية الجزائرية منذ الانقلاب العسكري إلى غاية سنة 2000. وخُلص إلى أن هذه النفقات قد ارتفعت بطريقة مذهلة، بنسبة 308 % بين 1992 و1998 على سبيل المثال. واستنادا إلى معطيات معهد استوكهولم الدولي لدراسات السّلم فإن النفقات العسكرية التي تسببت فيها ممارسة الحرب ضد المجتمع قدّرت بـ8.813 مليار دولار. وأظهرت الدراسة أن روسيا وفرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا وجنوب إفريقيا هي أكبر الدول التي تزود الطغمة بالأسلحة. وجدت الدراسة كذلك أن تركيا وأوكرانيا وإيطاليا وهولندا والجمهورية التشيكية والصين ومصر واليابان والسعودية والهند هي كذلك من بين الدول المزودة للأسلحة بدرجة أقل رغم أنها معتبرة. وتركزت معظم تحويلات الأسلحة هذه على أنظمة أسلحة خفيفة ومتوسطة للحرب المضادة للثورة: دبابات، مدفعيات، مسدسات، رشاشات، عربات مصفحة، طائرات قتالية، طائرات النقل، طائرات التجسس المتحكم فيها عن بعد، مروحيات الهجوم والتجسس، الأسلحة الكيمياوية، أجهزة المراقبة الإلكترونية، أجهزة الرؤية الليلية، أجهزة الاتصال الإلكتروني، الخ.

وأثبت المقال أن استيراد الأسلحة أجج العسكرة والقمع، اللذين أديا بدورهما إلى عواقب وخيمة على جميع الأصعدة الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولو أن المجتمع الدولي قام بفرض حظر الأسلحة على الطغمة ولو أن تجار الموت مُنعوا من كسب الأموال الملطخة بالدماء لكان الثمن البشري للحرب أقل من الحصيلة المرعبة التالية: السجن السياسي لأكثر من 30 ألف جزائري، اختفاء أكثر من 12 ألف شخص ووقوع 150 ألف ضحية من جرّاء الإعدامات بلا محاكمة أو المجازر والنزوح الداخلي أو إلى الخارج لمليون ونصف من البشر.

ولم يكن الثمن السياسي بأقل خزي: فقدان الحقوق المدنية والسياسية، تقوية سلطة واستقلالية العسكر داخل الدولة وتفاقم العسكرية وضياع السيادة الوطنية في بعض المجالات الحيوية والنمو المتزايد لنفوذ قِوى أجنبية (فرنسا، الولايات المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والشركات المتعددة الجنسيات) على قرارات الجزائر المصيرية في الشؤون العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

كما كانت لتحويل الموارد والاستدانة بـ«ديون شنيعة» تحت شروط صندوق النقد الدولي لاقتناء الأسلحة وتمويل الحرب عواقب اقتصادية وخيمة. فبعد استعراض الآثار الاقتصادية لهذه السياسات على المستوى العالمي، بحث المقال عواقبها على الاقتصاد الجزائري. ولفت الانتباه إلى الارتفاع المعتبر للديون الخارجية وانخفاض حاد لنسبة النمو

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

الاقتصادي. ناقش كذلك هذا المقال كيف استُعملت العسكرة والقمع كأداة لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري قسرياً وتماشيا مع أوامر صندوق النقد الدولي. وتعرض كذلك البحث إلى استعمال رعب الدولة كحيلة نفعية لفك وخوصصة الصناعات العامة الأساسية، كما ناقش الاستيلاء على بعضها من طرف الطغمة العسكرية. وتطرق البحث كذلك إلى دور الجيش كذراع مسلح لصندوق النقد الدولي الذي يملي برنامجه لإعادة الهيكلة بغية إضعاف أو القضاء الإمكانيات الإنتاجية الجزائرية، ورفع مستوى الاستيراد من الخارج، وتسهيل الطرق لنهب موارد الجزائر البترولية والغازية من طرف الشركات المتعددة الجنسيات.

وتعرّض البحث كذلك بالتفصيل إلى الكلفة الاجتماعية الناتجة عن تحويل الموارد إلى العسكرة والقمع. وقارن المقال التفاقم الخطير للبطالة توازياً مع تجنيد نصف مليون من رجال المليشيات وانتشار الأشغال الاستعبادية بمباركة صندوق النقد الدولي. ونوقشت كذلك مسائل إفقار 13 إلى 14 مليون جزائري وسحق الطبقة الوسطى وانهيار دخل وقدرة شراء الجزائريين وانخفاض الاستهلاك (وخاصة المواد الغذائية) وانتشار سوء التغذية. وتعرّضت الدراسة كذلك إلى تدهور الخدمات الصحية وما نتج عنها من زيادة في النسبة المرضية الوطنية ونسبة وفيات الأطفال ووفيات النساء أثناء الولادة وعودة عدّة أوبئة. وقورنت النفقات العسكرية التي قدرت بـ8.813 مليار دولار بالحالة الكارثية للإسكان والمتطلبات الضخمة للبلد في هذا الميدان، وكذلك بتخفيض النفقات على المنظومة التربوية التي كانت أساسا في وضعية مهملة. وناقش هذا العمل أخيرا كيف أدت الوضعية الاجتماعية إلى بروز أو تفاقم عدة مشاكل اجتماعية: انهيار الأسر والعنف العائلي والتسوّل والإجرام والعنف الاجتماعي والانقسامات الاجتماعية. كما ركّز المقال بالتفصيل على تفشي الأمراض الجنسية والجرائم وتعاطي المخدرات وارتفاع حالات الانتحار بصفتها أعراض للضغوط التي يعاني منها المجتمع.

ومن عجائب الأمور أن ينتظر مزود الأسلحة وصندوق النقد الدولي والدول والمؤسسات التي موّلت الحرب من المنتخَبين ديمقراطياً، الذين سيخلفون الديكتاتورية العسكرية بعد سقوطها، أن يسددوا ديون النفقات التي صرفت في مطاردتهم والقضاء عليهم.

وإنه من المؤكد أن لمزودي الأسلحة وصندوق النقد الدولي والدول والمؤسسات التي موّلت الحرب من الوقاحة ما يكفي لتنتظر من ضحايا القمع أن يدفعوا تكاليف — رد الديون ورباها — التعذيب والسجن والاغتيالات والمجازر التي تعرضوا لها.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

إنّ تجار الموت هؤلاء سيطالبون بدون شكٍّ الجزائريين بالتصرف كمازوخيين[٥] يقومون بدفع تكاليف حرمانهم من الحقوق المدنية والسياسية وتكاليف إعادة الاستعمار السياسي والاقتصادي لبلدهم وتكاليف إفقارهم وانحطاطهم الاجتماعي.

إنّ تكاليف هذا التدمير والديون المترتبة عنه ستبقى عبئاً ثقيلاً على الأجيال المقبلة. وستجبر أجيال لم تر النور بعد على دفع ثمن الحرب التي تعرض لها أسلافهم، وعلى تحمل عبء أفكار لم يتبنوها وقرارات فرضت من لدن قادة قوميين وإقليميين ودوليين ليسوا بَعْدُ في الحكم.

[٥] المازوخية تشير إلى اشتقاق الفرد للذة من قيام الآخرين بتعذيبه وتوجيه العدوان إليه، سواءً كان عدواناً مادياً كالضرب والإيذاء أم عدواناً معنوياً كتحقير الفرد وإهانته وعرقلة مصالحه.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

بعض واردات الأسلحة منذ انقلاب يناير 1992

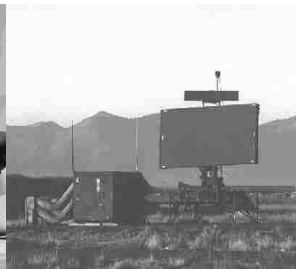

أجهـزة رادار جويـة أمريكيـة
Northrop Grumann AN/TPS-70

طائرات ناقلة عسكرية أمريكية من طراز
Hercules C-130

بطاريـات صـواريخ روسـية
من نوع Smerch 300 & 400

مروحيـات مقاتلـة روسـية مـن
طراز MI-24

طـائرات مقاتلـة روسـية مـن
نوع MiG-29UB

طـائرات قاذفـة للقنابـل وطويلـة المـدى
روسية من طراز Sukhoi-24 Fencer

مروحيات مقاتلة جنوب إفريقية
من نوع Rooilvak

أنظمـة العربـات الهوائيـة دون ربـان
(UAV) من جنوب إفريقيا

عربـات مدرعـة سـعودية مـن
طراز فهد

دبابات روسية من طراز T-72

عربات مدرعة أوكرينية من طراز
BTR 50 UPM

عربـــات حاملـــة
لبطاريات الصواريخ

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org

بعض عائدات العسكرة منذ انقلاب يناير 1992

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org

الهوامش

[1] Jacques Vergès, Lettre ouverte à des amis algériens devenus tortionnaires, Albin Michel, Paris, 1993, p. 71.

[2] Moussa Ait-Embarek, L'Algérie en Murmure: Un cahier sur la torture, Hoggar, Genève, 1996, p. 42.

[3] A. Ali-Yahia, 'Algeria, October 1988 to October 1998: A Ten Year Crisis', Lecture at the School of Oriental and African Studies, University of London, 5 October 1998.

[4] Comité Algérien des Militants Libres de la Dignité Humaine et des Droits de l'Homme, Le Livre Blanc sur la Répression en Algérie, Tome 1 & 2 & Supplément, Hoggar, Genève 1995 & 1996; National Union of Algerian Lawyers, Committee of Constituent Lawyers, The Families of the Serkadji Victims and Detainees, Algerian League for the Defence of Human Rights, 'The Massacre of Serkadji', in Y. Bedjaoui et al., An Inquiry into the Algerian Massacres, Hoggar, Geneva 1999, pp. 267-299.

[5] Comité Algérien des Militants Libres de la Dignité Humaine et des Droits de l'Homme, Le Livre Blanc sur la Répression en Algérie, Tome 1 & 2 & Supplément, Hoggar, Genève 1995 & 1996; Moussa Ait-Embarek, L'Algérie en Murmure: Un cahier sur la torture, Hoggar, Genève, 1996; Jacques Vergès, Lettre ouverte à des amis algériens devenus tortionnaires, Albin Michel, Paris, 1993; Ali-Yahia Abdennour, Algérie, raisons et déraison d'une guerre, L'Harmattan, Paris, 1996.

[6] Amnesty International, Fédération Internationale des Droits de l'Homme, Human Rights Watch, Reporters Sans Frontières, Algérie: le livre noir, La Découverte, Paris 1997; Comité Algérien des Militants Libres de la Dignité Humaine et des Droits de l'Homme, Le Livre Blanc sur la Répression en Algérie, Tome 1 & 2 & Supplément, Hoggar, Genève 1995 & 1996; Jacques Vergès, Lettre ouverte à des amis algériens devenus tortionnaires, Albin Michel, Paris, 1993; Ali-Yahia Abdennour, Algérie, raisons et déraison d'une guerre, L'Harmattan, Paris, 1996; Moussa Ait-Embarek, L'Algérie en murmure, un cahier sur la torture, Hoggar, Genève, 1996.

[7] Amnesty International - Report - ACT 40/01/97, March 1997, Torture Arming the Torturers: Electro-Shock Torture and the Spread of Stun Technology, http://www.amnesty.org/ailib/aipub/1997/ACT/A4000197.htm

[8] The Algerian League for the Defence of Human Rights estimates the number of disappeared to be 12,000 (R. Fisk, 'One man's heroic fight against a regime with a taste for torture', The Independent, 10 October 1997).

[9] Comité Algérien des Militants Libres de la Dignité Humaine et des Droits de l'Homme, Le Livre Blanc sur la Répression en Algérie, Tome 1 & 2 & Supplément, Hoggar, Genève 1995 & 1996; Y. Bedjaoui, A. Aroua, M. Ait-Larbi, An Inquiry into the Algerian Massacres, Hoggar, Geneva 1999.

[10] http://www.freedomhouse.org/ratings/

[11] The Observer, 28 June 1998.

[12] The Observer, 24 October 1999.

[13] S. Wright, An Appraisal of Technologies of Political Control, European Parliament, STOA, 1998, p.45.

[14] Amnesty International, Le Commerce de la Terreur: L'Afrique à Feu et à Sang, Octobre 1999, p. 13.

[15] Ibid.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

16 Amnesty International, Le Commerce de la Terreur: L'Afrique à Feu et à Sang, op. cit. p. 13; D. Waller, 'Weapons of Torture', Time, 6 April 1998.

17 Ibid.

18 S. Wright, An Appraisal of Technologies of Political Control, op. cit., p. 44.

19 S. Wright, An Appraisal of Technologies of Political Control, op. cit., p. 1.

20 S. Wright, An Appraisal of Technologies of Political Control, op. cit., p. 45.

21 Amnesty International, Arming the Torturers: Electro-Shock Torture and the Spread of Stun Technology, News Service 31/97.

22 P. Wallensteen and M. Sollenberg, 'Armed Conflict and Regional Conflict Complexes 1989 – 97', Journal of Peace Research, Vol. 30, No 2 (1998) 241 – 263.

23 Amnesty International, Arming the Torturers: Electro-Shock Torture and the Spread of Stun Technology, News Service 31/97.

24 Ibid.

25 Amnesty International, Le Commerce de la Terreur: L'Afrique à Feu et à Sang, Octobre 1999, p. 13

26 Amnesty International, 'Armes nouvelles au service des tortionnaires: Décharges électriques pour réprimer les corps', Le Monde Diplomatique, Avril 1997, p. 3.

27 Arms Sales Monitor, No. 30, July 1995.

28 Ibid; Also see Amnesty International, Arming the Torturers: Electro-Shock Torture and the Spread of Stun Technology, News Service 31/97.

29 P. Syed, 'Torture Trail Links Saudi-UK arms Trade', Global Media Monitoring, Shanti Communications, 04 March 1996; Dispatches, 'The Torture Trail', Channel 4 TV (UK), 06/13 March 1996.

30 D. Waller, 'Weapons of Torture', Time, 6 April 1998.

31 Amnesty International, Arming the Torturers: Electro-Shock Torture and the Spread of Stun Technology, News Service 31/97.

32 'Police Torture Exports Licenced by Commerce Department 1991-1993', Arms Sales Monitor, No 30, 20 July 1995.

33 Amnesty International, Arming the Torturers: Electro-Shock Torture and the Spread of Stun Technology, News Service 31/97.

34 34 'Britain Pays to Equip Algeria for 'Dirty War', The Sunday Telegraph, 9 November 1997; 'Nightmares of Torture Haunt Exiles Witness', The Independent, 1 November 1997; 'The blowtorch Election that Shames Britain', The Observer, 25 May 1997.

35 US Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), World Military Expenditures and Arms Transfers 1989, US Government Printing Office, Washington 1990, Table II.

36 R. F. Grimmett, Conventional Arms Transfers to the Third World, 1986 – 1993, US Library of Congress, Congressional Research Service, 29 July 1994, Washington, p. 50.

37 M. T. Klare, 'The Arms Trade in the 1990s: Changing Patterns, Rising Dangers', Third World Quarterly, Vol. 17 (1996) pp. 857-874.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوقار

[38] Ibid.

[39] J. McCain, 'Controlling Arms Sales to the Third World', The Washington Quarterly, Vol. 14 (1991) p. 80.

[40] M. T. Klare, op. cit., p. 859.

[41] 'Middle East Again Leading Arms Recipient', *Arms Trade News*, August-September 2001, p. 2.

[42] Associated Press, 8 June 1999 and reported by the conventional arms transfer project, http://www.clw.org/cat/newswire/nw080999.html

[43] Ibid.

[44] قنات الجزيرة القطرية يوم 18 أكتوبر 2001 نقلا عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن؛ راجع المصدر 41 أيضا.

[45] Ibid.

[46] Ibid.

[47] P. Wallensteen and M. Sollenberg, 'Armed Conflict 1989 – 98', Journal of Peace Research, Vol. 36, No 5 (1999)

[48] I. Dahmani, 'Devenir des GLD', Le Jeune Indépendant, 17 December 2000; L. Martinez, La guerre civile en Algérie, Karthala, Paris 1998, p. 240.

[49] 'Defence Spending on the Rise', The North African Journal, 31 October 1997.

[50] A. Karp, 'The Arms Trade Revolution: The Major Impact of Small Arms', The Washington Quarterly, Vol. 17 (1994) pp. 65-77.

[51] A. H. Cordesman, Military Balance in the Middle East, Part II, CSIS, Washington 1998, p. 5.

[52] CDI, Terrorism Project, 'A Risky Business : US Arms Exports to Countries Where Terror Thrives', 30 November 2001. (www.cdi.org)

[53] Ibid.

[54] Ibid.

[55] Ibid.

[56] Ibid.

[57] Ibid.

[58] Arms Trade News, March 1997, a Publication of the Conventional Arms Transfer Project, Editor: Thomas, A. Cardamone, Jr. USA.

[59] The Conventional Arms Transfer Project, http://www.clw.org/cat/foraid/append2e.htm

[60] Arms Trade News, March 1998, a Publication of the Conventional Arms Transfer Project, Editor: Thomas, A. Cardamone, Jr. USA.

[61] Arms Trade News, Selected Background Information for August/September 1998 http://www.clw.org/cat/bkgnd998.htm

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

[62] Arms Sales Monitor No. 36, February 1998.

[63] Arms Trade News, July 1999, a Publication of the Conventional Arms Transfer Project, Editor: Thomas, A. Cardamone, Jr. USA.

[64] Arms Sales Monitor, No. 34, 30 April 1997.

[65] Arms Sales Monitor, No. 41, October 1999

[66] Arms Sales Monitor, No. 40, May 1999.

[67] *Arms Trade News*, August-September 2001.

[68] *Arms Trade News*, January 2001 and February 2001.

[69] Arms Trade News, August/ September 1998, a Publication of the Conventional Arms Transfer Project, Editor: Thomas, A. Cardamone, Jr. USA.

[70] Arms Trade News, March 1998, a Publication of the Conventional Arms Transfer Project, Editor: Thomas, A. Cardamone, Jr. USA.

[71] Arms Sales Monitor, Published by the Federation of American Scientists Fund No. 38 (November 1998), Highlighting U.S. government policies on arms exports and conventional weapons proliferation. http://www.fas.org/asmp/library/asm/asm38.html.

[72] http://www.fas.org/irp/contract/cbd97/cbd97082b.html

[73] Russian Centre for Analysis of Strategies and Technologies (CAST), 'Algeria is Among the Top Ten Consumers of Russian Arms', 2 April 2001.

[74] Ibid.

[75] Ibid.

[76] J. Singh, 'Alger et Moscou relancent leur coopération militaire', Algeria Interface, 21 December 2000.

[77] Arms Trade News, November 1999, Thomas A. Cardamone, Jr. Editor, A Publication of the Conventional Arms Transfer Project.

[78] Arms Transfer Project, November 1999.

[79] Washington Institute for Near East Policy, 26 August 1999.

[80] Human Rights Watch, 'The Role of the International Community', Human Rights Watch World Report 2001, HRW 2001.

[81] *Algeria Interface*, 21 December 2000.

[82] Russian Centre for Analysis of Strategies and Technologies (CAST), 'Algeria is Among the Top Ten Consumers of Russian Arms', 2 April 2001.

[83] J. McCain, 'Controlling Arms Sales to the Third World', The Washington Quarterly, Vol. 14 (1991) p. 80.

[84] J. Winther, 'Stop International Trading in Arms', Peace on the Net, December 1998; http://www.fred.dk/peace/trade.htm.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

[85] Ibid.

[86] *Rotor & Wing*, 8 February 1995.

[87] Y. Bedjaoui, A. Aroua, M. Ait-Larbi, An Inquiry into the Algerian Massacres, Hoggar, Geneva 1999, p.986.

[88] *Le Canard Enchaîné*, 5 April 1995.

[89] Observatoire des Transfers d'Armement*, Rapport 1999-2000.*

[90] J. McCain, op. cit, p. 80.

[91] M. T. Klare, 'The Arms Trade in the 1990s: Changing Patterns, Rising Dangers', Third World Quarterly, Vol. 17 (1996) pp. 857-874.

[92] Reuters, 22 September 1998.

[93] Ibid.

[94] Ibid.

[95] The Sunday Telegraph, 9 November 1997.

[96] *The Observer*, 25 May 1997.

[97] G. Shelton, South African Arms Sales to North Africa and the Middle East – Promoting Peace or Fuelling the Arms Race?, Foundation for Global Dialogue, October 1998.

[98] Ibid.

[99] Ibid.

[100] Ibid.

[101] Xinhua News Agency, 25 February 1999.

[102] *CNN*, 27 January 1998.

[103] Electronic Mail and Guardian, Johannesburg, 20 February 1998.

[104] Xinhua News Agency, 21July 1999.

[105] South African Arms Exports 1996 – 1998; Arms Trade news, Thomas A. Cardamone, Jr. Editor, A Publication of the Conventional Arms Transfer Project.

[106] *Daily mail & Guardian*, 20 September 2000.

[107] G. Shelton, South African Arms Sales to North Africa and the Middle East – Promoting Peace or Fuelling the Arms Race?, Foundation for Global Dialogue, October 1998, p. 1.

[108] G. Shelton, op. cit., p. 4.

[109] *The Sunday Times*, 16 July 2000

[110] *Al-Quds*, 20 July 2000.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

111 Oxfam, *Small Arms, Wrong Hands*, Oxfam GB Policy Paper, Apr. 98, quoting *The independent* of 26 May 1995.

112 *IPS World News*, 26 January 2000.

113 Arms Trade news, July 1997, Thomas A. Cardamone, Jr. Editor, A Publication of the Conventional Arms Transfer Project. http://www.clw.org/cat/atn0797.html.

114 Arms Transfer Project, July 1997.

115 'Czech Aero to sell fighter planes to Algeria', *Newsweek*, 03 December 2001.

116 Algeria Interface, 8 Mars 2001.

117 'Giustizia Infinita, L'Italia e il commercio d'armi', *Inventati*, 2001 (www.inventati.org).

118 *India Monitor*, 26 October 2000.

119 Oxfam, *Small Arms, Wrong Hands*, Oxfam GB Policy Paper, Apr. 98.

120 Human Rights Watch, 'The Role of the International Community', Human Rights Watch World Report 2001, HRW 2001.

121 *Algeria Interface*, 1 December 2000.

122 *Algeria Interface*, 1 December 2000.

123مصادر خاصة، إضافةً إلى H. Souaidia, *La Sale Guerre*, La Découverte, Paris 2001, p. 125

124 Campagne Tegen Wapenhandel, Country Report, the Netherlands, Annual Report on Arms Exports, May-December 2001.

125 Human Rights Watch, 'The Role of the International Community', Human Rights Watch World Report 2001, HRW 2001.

126 *Toronto Star*, 14 December 1997.

127 Inter Press Service, 26 May 1999.

128 Stratfor.com

129 S. L. Blanton, 'Instruments of Security or Tools of Repression? Arms Imports and Human Rights Conditions in Developing Countries', *Journal of Peace Research*, Vol. 36 (1999) pp. 233-244.

130 S. L. Blanton, op. cit., p. 241.

131 M. Renner, 'Small Arms, Big Impact: The Next Challenge of Disarmament', *World Watch Paper 137*, October 1997, p. 13.

132 M. T. Klare, 'The Arms Trade in the 1990s: Changing Patterns, Rising Dangers', *Third World Quarterly*, Vol. 17 (1996) pp. 857-874.

133 J. Winther, 'Stop International Trading in Arms', Peace on the Net, December 1998; http://www.fred.dk/peace/trade.htm.

134 Jubilee 2000, *The Debt Cutter's Handbook*, Jubilee 2000 Publications, London 2000.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

135 J. Hanlon, Dictators and Debt, Jubilee 2000, November 1998.

136 G. Frankenberg and R. Knieper, 'Legal Problems of the Over-Indebtedness of Developing Countries: The Current Relevance of the Doctrine of Odious Debt', *International Journal of the Sociology of Law*, 1984, 12.

137 J. Hanlon, op. cit.

138 L. Elliot, 'Why the Poor are Picking up the Tap', The Guardian, 11 May 1998, p. 6.

139 Ibid.

140 Ibid.

141 N. Chomsky, 'Debt, Drug and Democracy', *NACLA Report on the Americas*, Vol. 33, No. 1, July/August 1999.

142 Jubilee Declarations and Illegitimate Debt, Appendix II of Full CEJI Policy Forum Report, 15-16 November 2000.

143 J. Hanlon, Dictators and Debt, Jubilee 2000, November 1998.

144 Global Issues Organisation, Effects of Debt, 2000; http://www.globalissues.org.

145 Jubilee 2000, The Debt Cutter's Handbook, Jubilee 2000 Publications, London 2000.

146 L. Elliot, 'Why the Poor are Picking up the Tap', The Guardian, 11 May 1998, p. 6.

147 D. Smith, War, Peace and Third World Development, International Peace Research Institute, Oslo 1994.

148 Ibid.

149 Ibid.

150 Moussa Ait-Embarek, *L'Algérie en Murmure: Un cahier sur la torture*, Hoggar, Genève, 1996, pp. 121-122.

151 L. Martinez, *La guerre civile en Algérie*, Karthala, Paris 1998, p. 276.

152 J. Hanlon, op. cit.

153 Moussa Ait-Embarek, op. cit, pp. 120; J. Hanlon, op. cit.

154 M. Wolpin, Militarisation, Internal Repression and Social Welfare in the Third World, Croom Helm, London 1986.

155 *Algeria Interface*, 1 December 2000; A. Brahimi, *Aux Origines de la Tragédie Algérienne*, Hoggar, Geneva 2000, p. 282.

156 El Watan, 20 February 2000; A. Testas, 'The Economic Cost of Algeria's Civil Conflict', 15 October 2000, http://www.topcities.com/business/testas/economicloss.htm

157 H Bellami, 'qira-a iqtissadiyya fil el 'ounf al mou-assassati' (Economic readings of Algeria's institutional violence), in *rissala Ikhbariya lil-muntada al jaza-iri* , December 1997, p.15.

158 Conseil National Economique et Social, *Rapports sur la Conjoncture*, CNES, Algiers, 1998.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

159 L. Martinez, *La guerre civile en Algérie*, Karthala, Paris 1998, p. 240; I. Dahmani, 'Devenir des GLD: Un statut qui mérite un examen approprié', *Le Jeune Indépendant*, 17 December 2000.

160 H Bellami, rissala Ikhbariya lil-muntada al jaza-iri , op. cit., p. 12

161 F. Karabadji, 'L'économie Algérienne menacée par la mafia politico-financière'*, Le Monde Diplomatique*, September 1998, p.20.

162 A. Joxe, 'Repentons nous sur l'Algérie et parlons vrai', *Le Monde*, 11 November 1997, p.12.

163 D. Hadjadj, 'Cette corruption partout présente', *Le Monde Diplomatique*, September 1998, p.21.

164 D. Hadjadj, 'Cette corruption partout présente', *Le Monde Diplomatique*, September 1998, p.21.

165 J. Ziegler, 'Des généraux sanguinaires d'Alger ou les nababs du Lac Léman', *L'Hebdo* (Switzerland), 1 October 1997.

166 *Maghreb Confidentiel*, No 362, 5 March 1998; No 352, 18 December 1998; Mouvement Algérien des Officiers Libres, *Affaires des généraux*, op. cit.

167 Mouvement Algérien des Officiers Libres, *Affaires des généraux*, op. cit.

168 Mouvement Algérien des Officiers Libres, *Affaires des généraux*, op. cit.

169 *Le Nouvel Afrique Asie*, No 103, April 1998, p. 26.

170 *Le Nouvel Afrique Asie*, No 103, April 1998, p. 26.

171 *Algérie Confidentiel*, No 121, 30 June 1998; *Maghreb Confidentiel*, No 362, 5 March 1998;

172 *Challenges*, No 135, April 1999.

173 Ibid.

174 Abderahim Zerouali, 'Les circuits de l'argent noir', in *Le Drame algérien. Un peuple en otage*, Reporters sans frontières, La Découverte, Paris 1994, p. 114.

175 Abdelhamid Brahimi, 'The scale of Algeria's Crisis and its long-term effects', The Centre for Maghreb Studies, London, 7 March 1997.

176 L. Benchiba and B. Ellyas, 'Le mur de l'argent fragmente la société algérienne'*, Le Monde Diplomatique*, October 2000, pp. 14-15; *El Watan*, 29 May 2000.

177 J. W. Smith, *The World's Wasted Wealth 2*, Institute for Economic Democracy, 1994, p.139.

178 Jørgen Wouters, 'Why the West Turns a Blind Eye to Algeria', *ABC News*, 25 September 1997.

179 *The Guardian,* 'Oiling the wheels', 24 September 1997.

180 M. Tinkicht and A. Benhadid, 'Transnational Companies and the Massacres; Business as Usual', in Y. Bedjaoui, A. Aroua, M. Ait-Larbi, *An Inquiry into the Algerian Massacres*, Hoggar, Geneva 1999, p.965.

181 Web site: www.moles.org/ProjectUnderground/mil/dsl.html.

182 *The Observer*, 19 January 1997; Web site: www.moles.org/ProjectUnderground/mil/exec.html.

183 'Amnesty International To Target Multinational Oil Companies', *Reuters*, May 14, 1998.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

184 *Algeria Interface*, 10 October 2000; *El Watan* , 12 October 2000; *Liberté*, 12 October 2000; *Agence France Pres*se, 14 January 2000; Le Matin, 12 January 2000, Le Soir d'Algérie, 10 August 2000.

185 *Ibid*; Liberté 3 October 2000; *Agence France Presse*, 4 October 2000.

186 *Algeria Interface*, 10 October 2000; *El Watan* , 12 October 2000; *Liberté*, 12 October 2000; *Agence France Pres*se, 14 January 2000; Le Matin, 12 January 2000, Le Soir d'Algérie, 10 August 2000.

187 *Liberté*, 20 February 2000; Conseil National Economique et Social, *Rapport National sur le Développement Humain*, CNES, Algiers 2000.

188 Ibid.

189 Ibid.

190 Ibid.

191 I. Dahmani, 'Devenir des GLD', *Le Jeune Indépendant*, 17 December 2000.

192 *El Watan*, 31 May 2000.

193 *Algeria Interface*, 10 October 2000; *El Watan* , 12 October 2000; *Liberté*, 12 October 2000.

194 Ibid.

195 *Liberté*, 3 October 2000; *Agence France Presse*, 4 October 2000.

196 *Liberté*, 20 February 2000.

197 *Liberté*, 19 February 2000.

198 *Liberté*, 30 October 2000.

199 Conseil National Economique et Social, *Rapports sur la Conjoncture*, 1996, 1997, 1998, 1999, and 2000, CNES, Algiers.

200 Conseil National Economique et Social*, Rapport sur le Développement Humain*, CNES, Algiers 2000.

201 *El Watan*, 19 November 2000.

202 *Liberté*, 3 October 2000.

203 Conseil National Economique et Social, Rapport Préliminaire sur les Effets Economiques et Sociaux du Programme D'Ajustement Structurel, CNES, Algiers 2000.

204 Ibid.

205 Ibid; Conseil National Economique et Social*, Rapport sur le Développement Humain*, CNES, Algiers 2000.

206 Conseil National Economique et Social*, Rapport sur le Développement Humain*, CNES, Algiers 2000; *Quotidien d'Oran*, 28 October 2000; *Horizons*, 29 October 2000; *El Watan*, 29 & 30 October 2000; *Liberté*, 29 & 30 October 2000; *Le Matin*, 30 October 2000.

207 *El Watan*, 28 January 2001.

208 Conseil National Economique et Social, *Rapports sur la Conjoncture*, 2000, CNES, Algiers; Conseil National Economique et Social*, Rapport sur le Développement Humain*, CNES, Algiers 2000.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

209 *El Watan*, 28 January 2001; *Le Soir d'Algérie*, 10 & 14 August 2000.

210 Conseil National Economique et Social*, Rapport sur le Développement Humain*, CNES, Algiers 2000.

211 Ibid.

212 Ibid.

213 Conseil National Economique et Social, *Rapports sur la Conjoncture*, 1996.

214 Ibid; *El Watan*, 10 February 2000.

215 Conseil National Economique et Social*, Rapport sur le Développement Humain*, CNES, Algiers 2000.

216 Ibid.

217 Le Quotidien d'Oran, 5 April 2000.

218 Ibid.

219 *Le Soir d'Algérie*, 14 August 2000.

220 Conseil National Economique et Social*, Rapport sur le Développement Humain*, CNES, Algiers 2000.

221 Ibid.

222 Ibid.

223 *Liberté*, 7 March & 12 July 2000; *El Watan*, 7 March 2000.

224 Conseil National Economique et Social*, Rapport sur le Développement Humain*, CNES, Algiers 2000.

225 *Liberté*, 10 April 2000.

226 Conseil National Economique et Social, *Rapport sur le Logement Social*, CNES, Algiers 1995.

227 *Liberté*, 10 April 2000.

228 *Algeria Interface*, 10 October 2000; *El Watan*, 12 October 2000; *Liberté*, 3 & 12 October 2000.

229 Conseil National Economique et Social, *Rapport sur le Logement Social*, CNES, Algiers 1995; *Liberté*, 20 February 2000; Conseil National Economique et Social, *Rapports sur la Conjoncture*, 1996 & 1997.

230 *Le Matin*, 23 July 2000; *Liberté*, 24, 26 & 27 July 2000; *Libération*, 26 July 2000.

231 Ibid; *Liberté*, 29 February & 10 April 2000; *Agence France Presse*, 23 August 2000.

232 *Liberté*, 20 February 2000.

233 Ibid.

234 Ibid.

235 Conseil National Economique et Social*, Rapport sur le Développement Humain*, CNES, Algiers 2000.

236 Ibid.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار

[237] Conseil National Economique et Social, *Rapports sur la Conjoncture*, 1998 & 1999 & 2000*; Algérie Presse Service*, 3 June 1999.

[238] Conseil National Economique et Social*, Rapport sur le Développement Humain*, CNES, Algiers 2000.

[239] Ibid; *Liberté*, 19 April 2000.

[240] Ibid; *Liberté*, 2 July 2000.

[241] Conseil National Economique et Social, *Rapports sur la Conjoncture*, 1999 & 2000.

[242] Conseil National Economique et Social*, Rapport sur le Développement Humain*, CNES, Algiers 2000; *Le Soir d'Algérie*, 26 September 2000; *Liberté*, 19 October 2000.

[243] *Algérie Presse Service*, 6 July 1999; *Le Matin*, 7 July 1999; Office National des Statistiques, *Recensement Général de la Population et de l'Habitat en 1998*, Algiers, 1999 (http://www.ons.dz).

[244] *Liberté*, 21 June 2000.

[245] *Liberté*, 27 Novembre 2000; ; *Le Soir d'Algérie*, 31 July 2000; *Le Soir d'Algérie*, 13 August 2000; *Le Soir d'Algérie*, 20 November 2000; *Liberté*, 14 February 2000; *Liberté*, 7 March 2000; *Liberté*, 24 June 2000; *Liberté*, 21 September 2000; *Liberté*, 19 & 28 & 29 October 2000; *El Watan*, 18 December 2000.

[246] *El Watan*, 9 November 2000.

[247] *El Watan*, 28 November 1999.

[248] *El Watan*, 9 November 2000.

[249] *El Watan*, 27 July 2000.

[250] *Liberté*, 15 February 2000.

[251] Ibid.

[252] *Le Soir d'Algérie*, 20 November 2000.

[253] *El Watan*, 25 June 2000.

[254] *Liberté*, 14 February 2000; *Le Soir d'Algérie*, 20 November 2000; *Liberté*, 25 November 2000.

[255] *Le Soir d'Algérie*, 31 July 2000; *Liberté*, 12 September 2000; *Liberté*, 25 November 2000.

[256] *Liberté*, 24 July 2000; *Le Quotidien d'Oran*, 28 May 2000; *El Watan*, 31 May 2000.

[257] *Liberté*, 24 July 2000.

[258] Ibid.

[259] *Le Soir d'Algérie*, 1 August 2000; *Liberté*, 2 August 2000.

© 2003-2011 Hoggar | www.hoggar.org معهد الهوڤار